

متطلبات تمويل الأنشطة التعليمية العربية والأوضاع الاقتصادية الراهنة

د/ طلال عبد الستار محي الدين
أستاذ التخطيط التربوي المساعد - جامعة الحديدة

مقدمته:

لتمويل أنظمة التعليم دور مهم وبعيد المدى في إيجابية أو سلبية أدائها الاقتصادي والاجتماعي في كافة الدول، وخاصة العربية منها. فالتوسع السريع فيها راسياً وأفقياً على كافة المستويات كان ولا يزال ظاهرة مشهودة في المسيرة التربوية العربية. وإذا كان هذا التوسع مرغوباً من قبل الحكومات والدول العربية في العقود الماضية لاعتبار التعليم مدخل للتنمية الاقتصادية، و أحد القنوات المهمة في التغيير الاجتماعي وفق منظور الطلب الاجتماعي المتزايد عليه من قبل الفئات المتوسطة والمتدنية الدخل نظراً لما يعدمهم التعليم والتأهيل والتدريب به، فقد توجت جهود المهتمين به بتخفيض معدلات الأمية بين البالغين من نسبة 60% من حجم السكان في البلاد العربية عام 1980م إلى نسبة 43% في منتصف التسعينيات، ثم إلى نسبة، هذه النسبة أن تمثل حوالي 70 مليون أمة بداية عام 2008 م. ويمكن أن ترتفع مع زيادة معدلات نمو السكان إلى قرابة 100 مليون أمة في الاعوام القادمة، خاصة لدى الفئات العمرية التي تزيد عن 15 عاماً* . وان نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي في البلاد العربية ارتفع من 31 مليون طالب عام 1980 م إلى ما يقارب 56 مليون طالب في عام 1995 م. أي ارتفعت بمعدلات مئوية هي 75% عام 1990 م، 78% عام 1998 م، وإلى 83% عام 2002م كما أشارت إحصاءات اليونسكو في تقاريرها لعام 2002 م .

واعتماداً على توسع طاقة التعليم العربي ازداد الانفاق (بالاسعار الجارية) من 18 بليون دولار أمريكي عام 1980م إلى 28 بليون عام 1995**، وهذا أدنى مما خصص له في البلدان المتقدمة لنفس الفترة با لرغم من الحاجة لزيادته. وفي الإشارة إلى نصيب الفرد من الانفاق على التعليم في البلدان العربية (وهو المؤشر الأفضل لاغراض التحليل الكمي والنوعي لانشطة التعليم) يتضح أن حصة الفرد في البلاد العربية من الإنفاق انخفضت من معدل 20% إلى 10% مقارنة بنظيرتها في البلاد الصناعية للفترة

* (انظر التقرير الداخلي لوزراء التربية العرب المتعقد في تونس/ يناير/ عام 2007م .

** (لا تتوفر بيانات رسمية دقيقة عن التمويل اوالاتفاق التعليمي في البلاد العربية. والبيانات معتمدة من البنك الدولي والائيسكو.

1980-1995. وعلى الرغم من محاولات زيادتها فقد اتصفت تلك الزيادات بالتباطؤ نظرا لل صعوبات التي واجهتها الاقتصاديات الكلية للعديد من الدول العربية ، في السبعينيات ولحد الوقت الراهن .
 ومع زيادة الطلب الاجتماعي في المجتمعات العربية على التعليم، وتضاعف أعداد المتحقيقين من الطلبة في المؤسسات التعليمية وما ترتب عليها من تضخم في المنشآت المدرسية واللوازم التعليمية المطلوبة، والسعي إلى تحسين فاعلية المؤسسات التعليمية والطموح إلى تقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة فلا يزال إنفاق وتمويل التعليم في الدول الغنية يبلغ أربعة أضعاف نظيره في البلاد العربية ، حتى يمكن القول إن الدول الغنية تمول تعليمها بما يتناسب وغناها ، والبلدان الأكثر فقراً تمول تعليمها وفق إمكانياتها المتواضعة. ومن هذا الواقع الذي يعكس تخلف اقتصاديات الدول العربية، وهبوط إنتاجيتها، ومحدودية الإمكانيات فيها، مع وجود الأنظمة والإجراءات المعوقة لتطوير تمويلها المعتمد، اندفع القائمين على التعليم والمهتمين به للبحث عن بدائل ممكنة لتوفير الموارد المادية اللازمة لرفد نفقاته المتزايدة ولتمويل خطته ونشاطه اليومي.

واجتهدوا في اعتماد قسم من نفقاته وتمويله على مصادر الميزانية المركزية للدولة ومنها ما ارتبط بالسلطات المحلية، وتخصيص قسم من الضرائب له وتوسيع مجالات المنح المقدمة له محلياً ودولياً.

ولطالما أزمة تمويل التعليم قائمة في الدول العربية، ولها اثر بالغ في قدرة تجويد التعليم كماً ونوعاً، وفي تلبية الزخم الناشئ عليه، وبالتالي احتمال فشل أو نجاح التعليم في تحقيق أهدافه المرسومة، فالظاهرة تحتاج إلى الدراسة والتمحيص وصولاً لإمكانية معالجتها والتخفيف من تأثيرها مستقبلاً ، لذا يركز هذا البحث اهتمامه على واقع تمويل التعليم واتجاهاته المعاصرة في البلدان العربية ، وتأثير هذا الواقع بمظاهر ومعطيات الأزمة الاقتصادية التي يمر بها، وصولاً إلى تشخيص الأسباب التي تعيق تطوير تمويل التعليم العربي . ويقدر ما يحاول البحث أن يشير إلى العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات التعليم في الموازنة القومية فإنه يتعرض لسياسات تمويل أنظمة التعليم ، ويسعى إلى رسم خيارات عدة لتوفير الموارد المادية للأنشطة التربوية والتعليمية.

مشكلة الدراسة:

يعتمد القطاع التعليمي - كغيره من قطاعات التنمية وبشكل رئيسي في تمويله - على ما يخصص له من موارد مالية سنوية او اعتمادات مالية خلال سنوات الخطة. إلا أن الموارد المتاحة في جميع دول العالم ومنها العربية ينطبق عليها مبدأ الندرة وهذا ما يشهده الواقع المعاصر للتعليم العربي. بل وتزداد أزمته في الدول التي تعاني أصلاً من ضعف في استثمار مواردها الاجتماعية، وتعثر برامجها للتنمية البشرية كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م إلى أن: "نسبة الزيادة في الإنفاق على التعليم قد بدأت تتضاءل بعد عام 1985 م. بل ويذكر التقرير وجود خطر انقسام نظم التعليم العربية إلى قسمين لا يمت إحداهما إلى الآخر أحدهما تعليم خاص مكلف جداً متوفر للأقلية الميسورة الحال ، وتعلم حكومي سيء النوعية وللأغلبية..". مما أدى إلى اقتران شرطي لهذا التضائل الحالي مع انحسار كفاءة النظام التعليمي كما أشارت دراسة whiteny,t&others في عام 1996م، ودراسة wenglinsky.h. في عام 1997م إلى

ذلك، - حيث اعتبروا أزمة التمويل وعدم كفايته للنشاط التعليمي عامل محدد لخطط وتطوير التعليم، وهذا ما بات ملموساً في الواقع التعليمي العربي كما أشارت إليه معظم تقارير المنظمات الدولية مثل: UNDP, UNESCO, ELSCO و إحصاءات منظمة جنوب غربي آسيا القديمة والحديثة، من نقص ملحوظ في عدم إمكانية استيعاب جميع الأطفال المؤهلين للفصول في المدارس الابتدائية، تزايد الأمية، تفشي البطالة، تدني المستوى التعليمي، قلة أجور المعلمين، تخلف المناهج، وتدهور التعامل الإداري وغيرها.

لذلك كانت حاجة النظام التعليمي ماسة للدراسات التي تهتم بتوفير الموارد المالية لأنشطته، وخاصة إذا أدركنا أن التعليم كقطاع يختلف عن بقية القطاعات الإنتاجية الهادفة للربح، فالتعليم يبدأ أولاً: بتأمين التمويل المطلوب ثم البحث عن المصادر التمويلية المدعمة لتلبية نفقاته بينما القطاعات الإنتاجية تحدد ثانياً: بينما القطاعات الإنتاجية تحدد أولاً الإيرادات المتوقعة ثم حجم التمويل اللازم. كما إن ما يدعم مشكلة البحث التقارير والدراسات التالية:

الدراسات السابقة:

أ- ما أكدت عليه التقارير الصادرة عن البنك الدولي ومنظمات هيئة الأمم المتحدة والقطاعات المتفرعة عنها:-

أولاً:- تضمن تقرير معهد التخطيط القومي عام 1996م في مصر حقيقة مؤداها "أن تمويل القطاع التعليمي يعاني من مشكلات ترتبط بالحقوق والعدالة والكفاءة وعمليات الأنفاق ومصادر التمويل، وهي مشكلات مؤثرة في منظومة التعليم، وإن كانت مصر تواجه العديد من التحديات فإن أخطرها ما يرتبط بتمويل التعليم، وتبرز هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية الأخرى".

ثانياً:- أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م الصادر من مركزها في عمان عن وجود عجز في الموارد المخصصة لتمويل التعليم العربي كمجموعة ما يجعل اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الأساسية (وهما شرطين مسبقين لتحقيق التقدم) بعيدة النال وخارج قدرة النظم التقليدية التعليمية لتوفير متطلبات التنمية المطلوبة. وما له أثر سلبي ملحوظ على الرغبة في التعامل مع واقع التمويل أيضاً تضافر العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وسوء توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع التعليمي ذاته.

ب- ما انتهت إليه بعض البحوث والدراسات السابقة:

أولاً:- توصلت دراسة سكاربولس pacharopoulos, G إلى أن التمويل الأهلي أصبح ضرورة لا مفر منها إلى جانب التمويل الرسمي في المراحل الدراسية العليا. مع حتمية اتباع اللامركزية في التعليم. وتفعيل إسهام الجمعيات المحلية والمدارس الخاصة فيه، وإعادة جدولة الإنفاق العام على التعليم.

ثانياً:- اقترحت دراسة peano عام 1993م بعض البدائل بزيادة موارد تمويل التعليم من بينها: وجوب الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتواجدة فعلاً، مع البحث عن موارد ومصادر إضافية، وتفعيل المشاركة الأهلية في ذلك.

ثالثاً:- أشارت دراسة فائزة خضر عام 1994م لتنمية الموارد المالية اللازمة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ضرورة فرض رسوم دراسية لتغطية جزء من تكاليف ومساهمة المجتمع المحلي ورجال الأعمال والأثرياء في دعمه وتمويل مشروعاته.

رابعاً:- أوصت كل من دراسة حسان محمد حسان عام 1998م، ودراسة نادر فرجاني عام 1998م، ودراسة منى شقير عام 1999م، ودراسة إيمان فرج عام 2000م معاً إلى توسع التعليم الخاص ولجوء المجتمع إليه كنتيجة طبيعية لوجود قصور في التعليم الرسمي مرجعه إلى التمويل والعم المادي مما جعل المؤسسات التعليمية الرسمية غير قادرة ومؤهلة لمواجهة التحديات المستجدة، مما أضحت بحاجة ملحة لمراجعة منظومتها من الناحية المالية، والبحث عن مصادر إضافية لتمويلها.

خامساً:- تضمنت دراسة عبد الخالق متولي عام 2001م إلى أن قطاع التعليم خاصة قبل الجامعي يواجه الكثير من المشكلات التي تحتم عليه إيجاد مصادر جديدة للتمويل، وضرورة تبني ترشيد للإنفاق كضرورة ملحة.

وخلاصة هذه البحوث يمكن القول أن الدول العربية مطالبة بالبحث عن طرق وأساليب متجددة لتنمية الموارد المالية المخصصة للتعليم، ولن يتأتى ذلك بتجاوز المفاهيم التقليدية التي سيطرت على قضايا تمويل التعليم منذ زمن، وبخاصة مفهوم المجانية الذي يطبق بدون ضوابط واضحة على كافة المستويات ولكافة الطلبة دون اعتبار لمعايير الاستحقاق الاجتماعي والاستحقاق العلمي.

كما تختلف الدوافع الكامنة خلف فكرة تنوع وتنمية الموارد الإضافية للتعليم فيما بين الدول المتباينة. ففي بعضها يكون الدافع الرئيسي (ومنها قسم من الدول العربية) مساعدة الدولة في توفير ما هو مقبول من الخدمات التعليمية والمقدمة لأكثر عدد من الأفراد. فان الدافع لدى الدول الغنية قد يتمثل في تجويد وتحديث الخدمات التعليمية وصولاً للعقلية المبدعة الخلاقة.

هدف الدراسة:

لم يعد ممكناً في التاريخ المعاصر أن تستمر القطاعات التربوية معتمدة على تمويل الدولة لأنشطتها المالية على الرغم من إنها ضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية وتربوية. فزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم نتيجة زيادة حجم السكان وانتشار الوعي الثقافي وتأثير الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية أدت ولا زالت إلى محدودية الموارد المالية المتاحة مقارنة بالاحتياجات المطلوبة، وهذا ما فرض مسؤولية السعي نحو البحث عن معوقات تمويل التعليم العربي وصولاً لإيجاد بدائل ممكنة لتوفير الموارد المالية المتاحة مقارنة بالاحتياجات المطلوبة للأنشطة التربوية للاحتفاظ بكفاءة التعليم الداخلية والخارجية. لذا تبدو أهداف الدراسة الحالية متمثلة في:-

- معرفة الواقع المعاش للمصادر الداخلية والخارجية لتمويل قطاعات التعليم العربي.
- مدى تأثير المصادر الحالية للتمويل بمعطيات الأزمات الاقتصادية العربية.

- تشخيص ما يعيق تطوير تمويل التعليم من دراسة سياسات التمويل المعتمدة.
- اقتراح آليات مناسبة لتوفير الموارد المالية للأنشطة التعليمية والتربوية والحد او التخفيف من تأثير مشكلات تمويل هذا القطاع.

فرضية الدراسات وأسالتها:

تتلور فرضية الدراسة في أن النظرة الفاحصة لأزمة التمويل الراهنة لا بد لها من دراسة الظروف الاقتصادية الداخلية المؤثرة في رقد حجم التمويل المطلوب للنشاط التعليمي وتطوير كفاءته الداخلية والخارجية، وتشخيص مدى تأثيرها على واقع تمويل واستثمار مواردها التعليمية المتاحة، كما لا بد لها من معرفة مستوى علاقة تلك الأزمة بالظروف الخارجية المرتبطة بها. وهذا الربط العضوي بين الاثنان هو الذي يسهل الوصول للأسباب المؤثرة في وضعها القائم، ويخدم ما يصبو إليه من تطوير أهدافها وسياساتها وخططها التعليمية. لذلك نحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية: -

- 1- ما ملامح التعليم الحالي؟ وماهي طبيعة مستوياته التمويلية المعاصرة؟
- 2- إلى أي مستوى يتأثر واقعها التعليمي المعاش بالأزمة الاقتصادية للبلدان العربية؟
- 3- ما معوقات تمويل التعليم الراهن في البلدان العربية؟ وما جدوى السياسات التمويلية المعتمدة؟
- 4- ماهي الخيارات الممكنة لتوفير الموارد المالية لها؟

أهمية الدراسات:

تتلور أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- 1- دراسة أزمة تمويل التعليم في الدول العربية من جوانبها الاقتصادية الاجتماعية، معرفة مدى علاقتها بها وصولاً لقناعة منطقية حول مسبباتها.
- 2- بحوث التمويل الخاصة بالأنظمة التعليمية العربية قليلة نظراً لتجنب الكثير من الباحثين الخوض في حساسيتها أو حساسية النتائج التي يصل إليها الباحث، ولهذا بيانات التمويل وحتى الكلفة والميزانية التابعة لها في إحصاءات المنظمات الدولية والمحلية قليلة الوجود وغير متيسرة لأسباب مختلفة خاصة للكثير من الدول العربية، ودور هذا البحث إثراء هذا المجال بما هو مفيد وجديد قدر الإمكان للنفع العلمي والأكاديمي.
- 3- يقدم هذا البحث دراسة علمية أكاديمية تفيد المختصين في هذا المجال، خاصة ما يتعلق بارتباط الظروف الكلية (الدولية) وبالظروف الجزئية (المحلية) بتمويل التعليم العربي. ويلقي الضوء على سياسات التمويل المالية لما هو مفيد مستقبلاً لحل الكثير من الإشكالات المتناثرة في آليات وإجراءات التمويل في الأنظمة التعليمية العربية.
- 4- يسهم البحث في تقديم مقترحات يمكن لها المساعدة في تطوير الواقع المعتمد للتغلب على المشاكل الناشئة فيه.

منهج الدراسة وحدودها:-

اتبع البحث المنهج الوصفي الذي يهتم بدقة وصف وتحليل واقع واتجاهات وإشكاليات أزمة التمويل. والبحث يحاول أن يستقرأ جزئيات تلك الآليات والأسباب وصولاً إلى قناعة تأثيرها أو عدمه في استمرارها. وأعتمد البحث على المراجع الأجنبية والعربية ومصادر البيانات الرسمية الصادرة من اليونسكو، واليسكوا، هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة جنوب غرب آسيا، وعلى البحوث والمقالات والدراسات التي تعلق بالموضوع قدر الإمكان سواء كانت عربية أم أجنبية.

كما أن البحث انطلق بعد عرض المشكلة إلى معرفة واقع وإفرازات ومستويات تمويل الأنظمة التعليمية العربية، وطبيعته، ثم تشخيص آثار الأزمة الاقتصادية على تمويل التعليم وفق المنظور الدولي، والمنظور المحلي وصولاً إلى التوصيات والمقترحات.

أما حدود البحث فقد رسمت أبعادها بما يتعلق بواقع الدول العربية فقط، وما الإشارة إلى ما يرتبط بالدول النامية أحياناً إلا من أجل إلقاء الضوء على ما يتعلق بأزمة التمويل في الدول العربية فقط وهو ما تركز عليه الدراسة.

ثانياً: ملامح التعليم العربي ومستويات تمويله:

لا بد من الحديث عن سمات الأنظمة التربوية في البلدان العربية لمعرفة أهم إنجازاتها ومعوقاتها، وإمكاناتها المالية وجهودها في تنمية متطلباتها لذا يضمن هذا الجانب ناحيتين مهمتين هما:-

أ- إفرازات مسيرة الأنظمة التعليمية العربية :

خطت البلدان العربية خطوات واسعة في التعليم منذ استقلالها، خاصة منتصف القرن العشرين، ومع هذا الاهتمام المستمر، فإن الإنجاز التعليمي في البلدان العربية -جميعها- لا يزال متواضعاً إذا ما قورن بما أنجزته بعض البلدان النامية الأخرى في العالم.

فعلى صعيد الأمية، استطاعت جهود النظم التعليمية أن تبرز تقدم ملموس في تحسين المعرفة بالقراءة والكتابة. فقد انخفضت نسب الأمية بين البالغين من 60% عام 1980م إلى حوالي 43% في منتصف التسعينيات.⁽¹⁾ ومع ذلك، فإن معدلات الأمية في العالم العربي لا تزال أعلى من المتوسط الدولي في البلدان النامية، بالإضافة إلى استمرار زيادة عدد الأميين مع دخول القرن الحادي والعشرون، ومتصلة بامية 60 مليون فرد أغلبهم من النساء البالغين للفترة العمرية ما بين 15-45 عاماً، كما يوضح تفصيلاتها الجدول رقم (1)، والذي يعكس نسب الأمية لبعض الدول العربية التي تبدو مرتفعة بشكل ملحوظ وصمودها أمام محاولات القضاء عليها (إجمالي معدلات الأمية كنسبة: سوريا 26.4، السعودية 23.9، السودان 43.1)، وللاإناث كل من: الجزائر 44.3، سوريا وتونس 40.7، السعودية 34.1، السودان 55.1، المغرب 64.9، اليمن 76.1).

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 إلى الظاهرة الأهم وهي معدلات الأمية ترتفع نسبياً للفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء والفقراء، خاصة في المناطق الريفية، والتي يعاني أناسها أشد

الحرمان من فقدان التعليم.⁽²⁾

جدول رقم (1) نسب الأمية والمسجلين في المستوى الابتدائي والثانوي

القطر	معدلات الأمية %		نسبة المسجلين في الابتدائي			نسبة المسجلين في الثانوي		
	1995-1999م	إناث	ذكور	1995	1999	2002	1995	1997
الجزائر	22.6	44.3	94	91		65	62	
مصر	33.9	57.9	94	98	91	94	98	81
العراق			98	88		51	32	
الأردن	5.5	16.6	86	86	92	52	54	80
ليبيا	9.8	33.1	97	96		95	95	
المغرب	38.9	64.9	77	64	90	44	34	36
السعودية	16.5	34.1	81	73	54	65	57	53
السودان	31.1	55.1	43	37	46	21	19	43
سوريا	12.3	40.7	96	92		45	40	
اليمن	33.4	76.1	79	30	72	53	14	35

المصدر: المنتدى العربي للسكان : واقع واقتراحات حول الصحة الإنمائية لسكان المنطقة العربية ، بيروت، 19-21 تشرين الثاني / نوفمبر 2004م.

ويلاحظ أيضا ارتباط هذه الظاهرة الخاصة بالتباين في معرفة القراءة والكتابة، بأنماط التباين في الالتحاق بالتعليم الأساسي، وفقاً للجنس والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة ، مما أدى بالتالي إلى عدم تكافؤ نسب التحصيل العلمي موزعة حسب تأثير المتغيرات المذكورة سلفاً.

أما بالنسبة للتعليم النظامي، ومستوياته الثلاث، فيعكس تطور كمي مطرد، إذ ارتفع عدد الطلبة في تلك المستويات من 31 مليون طالب في عام 1980م إلى ما يقارب 56 مليون طالب عام 1995م ، إلا أنه تباطأ أثناء التسعينيات بالمقارنة مع معدلاته في الثمانينات كما يشير تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002م .

ولإلقاء نظرة على بيانات جدول رقم (1) يلاحظ أن ست دول هي (مصر، ليبيا، سوريا، الجزائر، العراق، الأردن) حققت نسبة من المسجلين في الابتدائي فوق 86% بالنسبة للذكور، وأما بالنسبة للإناث فعدد المسجلين ارتفع فوق 86% أيضا في كل من (مصر، ليبيا، سوريا، الجزائر، العراق، الأردن). أما التعليم الثانوي فقد ازدادت النسبة للذكور في كل من (مصر، ليبيا) وللإناث في كل من (مصر، ليبيا) أيضاً، وبينما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي حوالي 54% لجميع الدول المشار إليها ولنفس الفترة، وما يتعلق بعام 2002م فإن نسب التسجيل للذكور والإناث، وفق توفر البيانات، تتصدر مصر ثم الأردن والسعودية على التوالي للزيادة في التعليم الابتدائي والثانوي.⁽⁴⁾

ومع كل هذا التوسع العددي الكبير في التعليم في البلدان العربية بما في ذلك تعليم الفتيات، فإن

معدلات التحاق البنات لا يزال أقل من معدلات التحاق الذكور خاصة في التعليم العالي، وبذلك تتخلف البلدان العربية كثيراً عن مناطق العالم الأخرى في هذا المجال.

ب- طبيعة تمويل الأنظمة التعليمية العربية:

تشير طبيعة تمويل الأنظمة التربوية العربية إلى أنها كانت وفق مستويات عالية خلال عقد السبعينيات والثمانينيات. وكان السبب وراء هذه المعدلات المرتفعة التوسع الكبير في التعليم بمراحله المختلفة، نتيجة لزيادة العائدات النفطية في حينها والتي مكنت الأنظمة العربية من تخصيص موارد كبيرة لهذا القطاع ، وللإيمان الذي بدأ يتشرب بين الناس بان التعليم يسهم في تحسين الدخل ومعيشة الناس والتمييز الاجتماعي وغيرها، لذلك ازداد الإنفاق على التعليم في الوطن العربي من 81 بليون دولار لعام 1980م إلى 82 بليون دولار أمريكي لعام 1995م، بالنسبة للتعليم الأساسي⁽⁵⁾. كما بلغت نسبة النفقات للتعليم الأساسي والثانوي 85% من إجمالي الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي، حيث بلغت 37 مليار و872 مليون ريال عام 2003م أي حققت زيادة قدرها 18% من حجم نفقات العام عام 2000م .

وعند إلقاء الضوء على النفقات الجارية نرى أنها بدورها قد ارتفعت من عام 1985م إلى عام 1995م كما في بيانات جدول رقم (2). التي يلاحظ فيها زيادة تخصصات النفقات الجارية بصورة ملحوظة لكل من البحرين ، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، المغرب، عمان، الإمارات العربية المتحدة، وانخفاضها للعراق لنفس الفترة المشار إليها.⁽⁶⁾

جدول رقم (2) (نسبة النفقات الجارية من مجموع ميزانية التعليم الوطنية للدول المذكورة)
(النفقات محسوبة بالآف الدولارات)

1995	1990	1985	القطر
92	94	94	البحرين
92	86	95	مصر
96	94	82	السعودية العربية
95	-	-	اليمن
-	-	-	الجزائر
83	83	89	العراق
-	-	69	الكويت
91	91	79	المغرب
90	92	63	عمان
-	-	-	سوريا
92	95	94	الإمارات المتحدة

Resource: Unisco . Institute for statistics, Paris, P.P.110-118

ويمكن أن نفسر الزيادة لصالح ارتفاع حجم السكان، وحجم الطلب الاجتماعي على التعليم، مع

ذلك فهذه المبالغ الهائلة المطلوبة للقطاع التعليمي تتطلب جهداً حثيثاً من الدول العربية لتوفير المبالغ المخصصة له ، ولوضع تصورات مستقبلية لإيجاد بدائل تشبع احتياجاته ، وما يتوقع من زيادة تكاليف للعام 2015م.⁽⁷⁾

ويشير تقرير التنمية البشرية العربية إلى أن الإنفاق التعليمي ظل مرتفعاً حتى عام 1985م حيث وصل مجموع الإنفاق على التعليم على المستوى العربي إلى 18 بليون دولار أمريكي ليصل عام 1995م إلى 28 بليون دولار أمريكي. إلا أنه بدأ بالانخفاض منذ عام 1985م.⁽⁸⁾ وأن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي وصل عام 1995م إلى (6.3%) في الأردن ، و(5.6%) في الكويت، و(5.6%) في المغرب، (7%) في اليمن، (4.6%) في عمان و(5.1%) في موريتانيا.⁽⁹⁾

وفي دراسة لنادر فرجاني لعام 2004م حول تمويل التعليم كمدخل مهم لمنظومة التعليم، يتضح أنه بالرغم من تزايد الإنفاق على التعليم في البلاد العربية ، فإنه يمكن تقسيم مستوى التحصيل التعليمي إلى 3 مراحل هي الركود والانطلاق والتقدم، ولا سنبل لبلوغ القيم الإنتاجية العليا إلا بمستويات تحصيل تعليمي لأكثر من 10 سنوات في ترابط مع معدلات الإنفاق الجاري لمستوى (5000) دولار للفرد الواحد ، وكمعيار لتفعيل التعليم وتحسين تمويله يلاحظ أنه:

✓ إذا كان الإنفاق الجاري على التعليم أقل من 155 دولار للفرد الواحد في المجتمع، مستوى تعليم أو تحصيل أدني ، لمدة ثلاث سنوات ، فإن مستويات الإنتاجية الاقتصادية على صعيد المجتمع تكون ذات مستويات فقيرة ، والتعليم لا يتخطى مرحلة الركود الاقتصادي .

✓ وإذا كان الإنفاق الجاري على التعليم بحدود 500 دولار للفرد الواحد من إنفاق مجتمع ما، وتحصيل قدره ست سنوات، فإن مستويات الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع ستكون.... مقبولة تمكن المجتمع من الانطلاق وتخطيه مرحلة الركود الاقتصادي.

✓ وإذا كانت زيادة الإنفاق الجاري على التعليم هو 5000 دولار للفرد الواحد، والمستوى تحصيل 9 سنوات من التعليم، فإن مستويات الإنتاجية ستكون في مرحلة الانطلاق والتطور الاقتصادي.

ومادام مستوى التحصيل ، كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م هو متوسط للكثير من الدول العربية وعلى رأسها مصر مثلاً حيث لا يتجاوز 5 سنوات ، ومعدل الإنفاق الجاري هو (100) دولار للفرد في سن التعليم فهذا يدل على أن نظام التعليم العربي على الأغلب لم يبرح مرحلة الركود وصولاً إلى مرحلة الإنطلاق ناهيك عن مرحلة التقدم⁽¹⁰⁾

وما يعزز هذا التصور مؤشر حصة الفرد في الإنفاق على التعليم والذي احتسب لمتصف التسعينيات لثمان دول عربية منها المغرب ، الأردن ، اليمن ، وتبين من نتائج احتسابه (محسوبة على أساس معادلة القوة الشرائية) Purchasing Power Parity أن حصة التلميذ في المرحلة الابتدائية (بالدولار الأمريكي) هي الأقل في اليمن (210) دولار في السنة ، يليها المغرب (320) دولار في السنة ثم الأردن (527) دولار

سنوياً⁽¹¹⁾. وهذا الواقع من مستويات تمويله يؤشر حجم الدعم المتوفر للأنشطة التربوية بشكل عام ، ومع تأكيد وحرص الأنظمة العربية على إشباع الطلب الاجتماعي تصيح تلك الأهمية أكثر إلحاحاً للإبقاء لا من أجل زيادة كلفة التعليم بل وزيادة فاعليته ، مما أوجد هموم عدة تقلق التربويين والاقتصاديين.

ثالثاً: أثر الأزمات الاقتصادية على واقع تمويل التعليم العربي :-

أغلب اقتصاديات الدول العربية لا زالت بعيدة عن التوازن والاستقرار الاقتصادي منذ استقلالها ولحد الوقت الراهن. وما يدل على هذه الظاهرة اتجاهات مؤشرات الاقتصادية التي تحددت من خلال ضغط الظروف الاقتصادية الخارجية والداخلية ، والتي أثرت بدورها على الحجم الإجمالي للنفقات العامة ذات المساس المباشر بما هو مخصص للتعليم من تمويل وإنفاق كلي أو جزئي على صعيد جميع أنشطته وبما يحدد شكل وطبيعة فاعليته ، وأول هذه الظواهر الخارجية الأكبر تأثيراً وأثراً في تمويل الأنظمة التعليمية هي :

أولاً: ديون البلدان العربية :-

عكست أزمة ديون البلدان العربية العديد من المخاطر التي ساهمت إلى حد بعيد بعدم استقرار هياكلها الاقتصادية ، فعلى مدى نصف قرن سابق من عام 2008 م ، والادق منذ استقلال أغلبها، لم تؤشر أي إيجابيات ملموسة في سجل المديونية العربية، بل بالعكس ازدادت ديون بعضها اتساعاً لدرجة أن دفعت بعضها لحافة الإفلاس وتقليص نفقاتها العامة لأبعد الحدود ، حتى أصبح يشك في قدرتها على الخروج من فخ المديونية التي أوقعت نفسها فيه بالاعتماد على نهجها التنموي السابق ، وهذا ما يسمى (بالمديونية الهيكلية) وأغلب تلك الدول هي الدول العربية غير النفطية . لاحظ جدول رقم (3)، والذي يشير مثلاً إلى: الأردن، تونس، جيبوتي، لبنان قد ازدادت الديون فيها بنسبة قدرها 29.8% للفترة المشار إليها، وربما تنضم إليها كل من الجزائر والسودان، سوريا، الصومال، مصر ، المغرب ، موريتانيا. ولو أن هذه الأخيرة حققت انخفاضاً في ديونها يقدر بـ 22.4 مليار دولار للفترة نفسها ، وهذه الدول غالباً ما اتصفت ديونها كونها خارجية لان سد حاجاتها اعتمد على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية ، فإن ظاهرة مديونيتها تسمى بالهيكلية.⁽¹²⁾

و بالنسبة لدول الخليج السبع النفطية ، فديونها عائدة إلى نقص السيولة الناتجة في الإفراط في الاستهلاك البذخي والأمني وتسمى ظاهرتها بالمديونية الداخلية والتي تشمل على الالتزامات المتعلقة في ذمة الدولة ، والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني العائد لها.

كما يلاحظ من معطيات الجدول رقم (3) أن الوضع المالي للدول التي تقل نسبة دينها الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (50%) لنفس الفترة المشار إليها ، معتدلاً وفق التصنيفات الدولية المعنية ، مثل مصر، لبنان ، عمان ، الجزائر ، المغرب ، ولكن عليها أن تخفف ديونها في المدى المنظور .

أما الدول التي تتراوح ديونها الخارجية نسبة 50%-100% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن ديونها تعتبر مرتفعة وعليها أن تخفضها بحزم كما هو الحال مع، تونس، جيبوتي ، اليمن ، والأردن.⁽¹³⁾

جدول رقم (3)

الديون العربية الخارجية ونسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدومة بملايين الدولارات) ما بين عامين 1995م، 2000م

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي		الدين العام الخارجي (مليون دولار)		نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي		تغيير نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
	1995	2000	1995	2000	1995	2000	
الأردن	6733	8340	6299	6753.1	93.6	81.1	12.5-
تونس	18050	19453	10923	11568	60.5	59.5	1.0-
الجزائر	41240	53801	32781	25000	79.5	46.5	33.0-
جيبوتي	491	549	265.3	400	54.1	72.9	18.8-
السودان	9550	12836	17603	15938	184.3	124.2	60.1-
سوريا	16617	18770	21318	21272	128.3	118.7	9.6-
الصومال	121	121	2678	2555	221.7	219.2	101.5-
عمان	13803	19773	3181	3555	23.5	18.0	5.0-
لبنان	11122	16491	1332.4	6870.8	12.0	41.7	29.8-
مصر	60159	95801	31776	27109	82.6	27.8	24.8-
المغرب	33042	32904	22445	16372.1	68.0	49.8	18.2-
موريتانيا	1059	986	2320	1500	219.7	152.1	67.6-
اليمن	5111	8532	6217	4935.3	121.6	57.8	63.8-
المجموع	217098	288357	1591388.7	143828.3	73.3	49.9	23.4-

المصادر :-

- 1- منذر خدام: التنمية العربية هموم ومشكلات، مجلة الحوار التمدن: ع، 729، 2004 ص 22.
- 2- المصدر الاقتصادي لعام 2001م، جداول صندوق النقد العربي .
- 3- عماد طاحون : الديون العربية الخارجية ، مجلة المعرفة السعودية، ع 142، مايو، 2006م ص 123.

والدول التي تزيد ديونها عن 100% مثل سورية ، السودان ، موريتانيا ، والصومال ، فإن عيب مديونيتها يعتبر عالياً جداً ويحتاج لعلاج خاص .
ويبدو- من الأسباب الرئيسية لازدياد ديون البلدان العربية الخارجية - عدم فاعلية هيكلها الاقتصادية في بناء مرتكزات اقتصادية سليمة تهيج لها قاعدة إنتاجية واستثمارية واسعة ، بالإضافة إلى سمة إنفاقها الخاص والعام الذي يتصف بالاستهلاكية.

أما الديون الداخلية فمن أسبابها اختلال ميزانها التجاري وعجز في موازنتها العامة والتي قد تشمل الدول العربية النفطية وغير النفطية (مثلا لسد العجز الداخلي اعتمدت الجزائر وتونس وعمان والبحرين على سندات الدين القابلة للتداول في الأسواق المحلية ، بينما اعتمدت سوريا وجيبوتي على مصادرها التقليدية في سداد ديونها الداخلية ، وكذلك توجهت مصر إلى الاقتراض من المصارف الوطنية ، والإمارات

اعتمدت على استثماراتها ، وتونس ولبنان اعتمدت على السندات الدولية) . بل وازداد الأمر سوءاً لها بعد حرب الخليج الأولى لدرجة أن العديد منها أعاد تقويم خططه واستثماراته المالية ، واعتمد ترشيد قنواته الاستهلاكية ، نظراً لوضع شروط جديدة أكثر تصلباً مع زيادة الدعوة للاعتماد على الأسعار الحقيقية من أجل دفع الدول العربية وغيرها للتعامل مع آلية السوق . ولأن الاستدانة لأغلب الدولة العربية كانت من أجل تمويل عجزها الواضح في اقتصادياتها (بما فيها النفطية) ، والتي بلغت حوالي 12-15% في بعض الحالات ، فإن الاتجاه الذي استجد في شروط المساعدة هو عصر النفقات العامة وبشكل ملحوظ منذ بداية الثمانينات كما ذكرنا سابقاً⁽¹⁴⁾.

وقد تزامن هذا الاتجاه مع زحف البلدان الصناعية معدل فوائدها كأسلوب للتحكم بنسب التضخم المتوفرة فيها . ومطالبتها بتوصيات تسديد مرتفعة للفوائد المطلوبة بنسبة تقدر بحوالي 50% مما خفضت مخصصات النفقات العامة ومنها التعليم، الذي يحتاج الكثير من الإنفاق الدائم، لدرجة أن أصبحت حصة تسديد الدين في بعض الأقطار العربية موازية - إن لم تكن أكثر - من حصة التعليم. ومتوقع لها أن تكون كذلك في العقود القادمة طالما بعض الدخول القومية تعتمد بشكل مباشر على مبيعات النفط التي بدورها يتوقع لها التذبذب مستقبلاً بحكم ارتباطها بالطلب الدولي، وطالما الاعتماد على السياسات التنموية القديمة لا زال له معجبين متمسكين به. وهذا ما تجلّى في انخفاض نسب ما هو مخصص للتعليم منذ منتصف السبعينيات وللآن، ولم تظهر زيادة ملحوظة فيها إلا على استحياء.

ثانياً: تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي :

يسعى الاقتصاد العربي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي منذ العقود الثلاثة الأخيرة ولا يزال، حتى أن مؤشر الانكشاف الاقتصادي ارتفع من 26% في عام 1970م إلى 65% في عام 2002م⁽¹⁵⁾ . وقد أدى هذا السعي إلى تراجع أداء الاقتصاد العربي منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين وبشكل بارز، فانخفضت نسبته في الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة للتجارة الخارجية أو الناتج المحلي الذي انخفضت نسبته من 4% عام 1980 إلى 2.7% عام 2003م ، وكذلك هبوط صادراتها من 12.4% عام 1980م إلى 4.1% عام 2003م مما يدل على هشاشة الهياكل الاقتصادية العربية ، وضعف إنتاجيتها في الأداء الاقتصادي⁽¹⁶⁾.

ويمكن أن نقول أن ما ترتب على هذا الاندفاع هو تدني في مؤشرات التنمية البشرية وفقاً لتقارير البنك الدولي ، وأن حوالي 68 مليون عربي يعانون من الحرمان والفقر البشري. ويصل معدل المعرفة للقراءة والكتابة بين البالغين إلى نحو 61.2% ، ويتمتع 2.34 من مجموع السكان العرب (البحرين ، الكويت ، قطر ، الإمارات) بتنمية بشرية مرتفعة، بينما 22.59% من السكان في (السودان، اليمن، جيبوتي، موريتانيا) يعيشون في ظل تنمية بشرية منخفضة، ويتمتع 75.6% منهم بتنمية بشرية متوسطة، كما أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير R&D كنسبة في الناتج المحلي بلغت 0.15% مقارنة مع 2.8% لليابان ، 3.6%

للسويد و 2.4% لإسرائيل.⁽¹⁷⁾

ثالثاً: تدني تمويل برامج التنمية والتعليم العربية بما فيها المساعدات الرسمية؛ وما أثر أيضاً على برامج التنمية البشرية ومنها البرامج والمشاريع التعليمية انكماش المساعدات الإنمائية الرسمية، والتي برزت سابقاً كركيزة أساسية في العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية، فالتمويل الخارجي للمشاريع التنموية الاجتماعية ظل إلى منتصف القرن الماضي ملحوظاً نظراً لرغبة العالم الرأسمالي والاشتراكي بكسب ود الدول النامية إلى جانبها ، وقد بلغت تلك المساعدات (66) مليار دولار في عام 1991م.⁽¹⁸⁾

وأيضاً ما دفع إلى تخفيض المساعدات الإنمائية الرسمية ازدياد حدة الركود الاقتصادي على الصعيد العالمي، حيث تشير التقديرات المتاحة إلى أن معدل النمو في الدول الصناعية قد تدنى من 4.7% في عام 2000م إلى 2.2% عام 2002م، ولا يزال مستمراً حالياً مما أثر على تمويل المشاريع التنموية للدول النامية ومنها العربية المنكشفة اقتصادياً على الاقتصاديات العالمية. فمثلاً تدنت منح بلدان الأوبك من (969000) دولار إلى (684000) دولار ما بين عام 1980م حتى عام 1985م ، وعلى الصعيد الدولي انخفض حجم المعونات المخصصة للأنشطة التربوية الثنائية من (339400) دولار سنة 1980م إلى (280000) دولار عام 1985م ، ولم ترتفع من جديد حتى الوقت الحاضر. ولأن مساعدات التريبة غالباً ما تكون متعددة الأطراف ، أو يصعب عادة تقسيمها على المدى القصير، كما ينعكس كل تقلص في الحجم الإجمالي لما هو مخصص مالياً للتنمية بشكل مباشر وبصورة غير متكافئة على برامج التريبة ، وعلى الرغم من أن المعونات الخارجية كانت تشكل نسبة 90% من مجمل موازنات التريبة في الدول العربية التي تعتمد عليها ، مثلما أشار البنك الدولي في عام 1980-1985م إليها ، فإن بعض تلك المساعدات عكس مستوى آخر يقل عن هذه النسبة بمجود 50% - 85% في تلك المعونة كما أشار إليه ملر في حديثه عن الاستثمار.⁽¹⁹⁾ علماً بأن أهميتها تبقى مستمرة وإلحاح للدول الصغيرة والمهتمة بالتعليم التخصصي مثلاً، أو تلك المرتبطة بإمكانات إعداد البرامج التعليمية التي لا يمكن تلبية احتياجاتها بوسيلة أخرى.

وطالما نسبة انخفاضها مستمرة وبشكل ملحوظ في ميزانيات تمويل المشاريع التعليمية ، يصبح حجم النشاط التعليمي ضعيفاً وغير قادراً على التوسع أو التنوع في التخصص لأنه لا يجد دعماً أكبر في أبواب الإنفاق العام.⁽²⁰⁾

رابعاً: سوق العمل العالمية والعربية والإنفاق التعليمي:

اتصف سوق العمل العربية بالبطء الواضح في التوسع والتطور منذ عقود عدة (انظر الجدول رقم (4))، ودفعته اتجاهات السياسات الاقتصادية في الثمانينات حتى القرن الواحد والعشرين إلى تبني اقتصاديات السوق ، وأكد اتجاهه على تجزئة سوق العمل في البلدان النامية والعربية ، مما فتح آفاق جديدة في مستويات دخول العاملين . فأصبحت المستويات العالمية لأجور العاملين لا ترتبط إلا جزئياً بشهادات ومستويات.

العاملين الأكاديمية ، كما ارتبطت بشكل ملحوظ بربع ظروف العمل. وما يؤكد هذا الواقع هو التأثير غير المحسوم للمستوى الأكاديمي على الإنتاجية ، لا سيما المستويات العليا منها ، واستمرار العلاقة الضعيفة بين الشهادات والإنتاجية ، التي تجعل الارتباط بين العمل والأجور والمستوى الأكاديمي بدوره هزيلاً ، وغير قادر على خلق التشجيع المناسب لاستمرار زيادة الإنفاق التعليمي .

جدول رقم (4) العمالة في الدول العربية لعام 2002م

الدول	القوة العاملة نسبة مئوية	الدول	القوة العاملة نسبة مئوية	الدول	القوة العاملة نسبة مئوية
الأردن	%36.4	الإمارات	%36.2	البحرين	%49.7
تونس	%42.4	الجزائر	%37.2	جيبوتي	%46.2
السعودية	%38.0	السودان	%41.1	سورية	%35.1
الصومال	%42.5	العراق	%27.0	عمان	%44.8
فلسطين	%21.0	قطر	%51.1	الكويت	%58.7
لبنان	%36.6	ليبيا	%31.4	مصر	%40.6
المغرب	%42.4	موريتانيا	%44.5	اليمن	%31.2

المصدر : غازي الصوراني : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000م ، إصدار جامعة الدول العربية 24 / فبراير/ 2007م ، ص 36.

وعلى الرغم من وجود طلب متزايد على التعليم في الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بإعادة تأهيل أو تغيير المهنة أو تحسين الوضع الاجتماعي بالنسبة لخريجي الإعدادية والثانوية المنخرطين في سوق العمل كظاهرة بارزة ، ونظراً لتأثر الدول العربية بهذه الظاهرة بشكل كبير ، مما يشير إلى وجود طلب متنامي على التعليم ، فإنه من المشكوك إن هذا الطلب يحقق زيادة في الإنفاق التربوي طالما كانت العلاقة بين المتغيرات المشار إليها ضعيفة. (21).

وإذا استمرت عدد فرص العمل الموجودة في العالم العربي في العقد القادم دون انفتاح سياسي وإصلاح اقتصادي وتحسين الإجراءات الإدارية فمن الصعب إيجاد مناخ ملائم للتنمية والاستثمار يساعد على زيادة نسب العمالة وخلق فرص جديدة للعمل (حتى لو كان الوضع كما في السابق عندما اعتمدت سياسات التنمية في الستينات والسبعينات على القطاع العام لامتصاص العمالة الجديدة إلى تشجيع تنوع و تطوير قنوات التعليم و ضمان تمويله والإنفاق عليه لاحقاً). وهذه الظاهرة وإن كانت غير مرئية أحياناً، فإن لها تأثيرها في علاقة التمويل التعليمي بالعمالة واتجاهات العمل في البلدان العربية بشكل دوري وأساسي ومستمر. (22).

خامساً: اتجاهات هجرة العقول العربية واستنزاف التعليم:

لقد كانت هجرة العقول العربية الأكاديمية والتخصصية والفنية إحدى قنوات الاستنزاف المستمر لأكثر من سبعة عقود في البلدان العربية، إذ ساهمت الهجرة بإيجاد آثار سلبية عديدة على رأسها عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، فمثلاً استقطبت بريطانيا وكندا 75% من العقول العربية المهاجرة ، وأمريكا 60%

من العلماء المصريين المهاجرين ، و30% من العقول العراقية المهاجرة ، و10% من العقول اللبنانية المهاجرة ، و15% من العقول المهاجرة من الدول العربية الأخرى.⁽²³⁾

ويشير د. حسان النجار في ندوته حول هجرة العقول العربية عبر فضائية الجزيرة والمنشورة على اون لاين(الانترنت) إلى أن 450 ألف مصري هاجروا إلى الغرب خلال 50 عام ، برز منهم 600 عالم ذات تخصصات نادرة جداً، وفي دراسة ميدانية يعرب 80% من حملة الشهادات العليا في الدول العربية عن رغبتهم في العمل في الجامعات والبيئات الغربية والمتقدمة ، وطالما هم يواجهون الكثير من السلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد الإداري والمالي ، وعدم تقدير الكفاءات ، وزيادة الضغوط العلمية ، ولم تعد الهجرة مقصورة على العلماء وإنما امتدت إلى مختلف الطبقات المنتجة التي تسعى إلى التمتع بالظروف المريحة في الدول الغربية وتفتقدها في بلدها الأم.⁽²⁴⁾ وقد تراقق مع هذه الظاهرة تحويل فوائد الاستثمار التربوي من دول الإرسال إلى دول الاستقبال والتي يقتصر الدخل فيها انتقائياً على الأشخاص الأفضل كفاءة . علماً بأن الهجرة قد ازدادت في السنتين الأخيرة مع زيادة البطالة وبالتالي أدت إلى عقم التمويل التربوي وعدم المبالاة والاهتمام به وزيادة استنزافه التمويلي .

رابعاً: معوقات تمويل التعليم في البلدان العربية :

تعتبر هذه المعوقات من الظواهر الداخلية التي تتوافق في تأثيرها غالباً مع تأثير الظواهر الخارجية التي أشرنا إليها سابقاً في موازنات التعليم وتجدد وجودها، وحجمها وتأثيرها و تتمثل باختصار بكل من :-

1-زيادة حجم السكان وتأثيراته على حجم التمويل :-

تتمتاز الأقطار العربية بمعدلات عالية في زيادة حجم السكان ذات التأثير المباشر على ما هو مخصص للتعليم لتنمية الموارد البشرية تعليماً وتدريباً. فيلاحظ من مجموع السكان في البلدان العربية (22 بلداً) حوالي 280 مليون نسمة عام 2000م، تنصدها مصر (68 مليون) ثم السودان (31 مليون) ثم الجزائر (30 مليون) ... أما أصغرها فهي قطر التي يبلغ عدد سكانها 650.000 نسمة. ويشكل سكان البلاد العربية 5% من سكان العالم.⁽²⁵⁾ وارتفع إلى (307 مليون) تقريباً عام 2005م⁽²⁶⁾. وبمعدل نمو يقدر بـ2.02% لمجموع الدول العربية . كما تبين من الجدول التالي (جدول رقم (5)) :

والزيادة السكانية التي يوضحها الجدول هي التي أدت ولا زالت إلى توسع الطلب الاجتماعي على التعليم ، والذي أيضاً استثارته طروحات ومفاهيم رأس المال البشري التي أكدت على أهمية التعليم في تغيير المستوى المعاشي للفرد ، والتي انتشرت بين أفراد المجتمعات نتيجة لرغبة الدول في نشر التعليم ، أو بحكم اكتساب الفرد للثقافة وزيادة وعيه بأهمية التعليم في حياته اليومية المستقبلية.

ودليلاً على ذلك نرى أن مؤشر معدلات الالتحاق بالمدارس وصل إلى معدلات عالية بالنسبة للمستوى الأول من التعليم (الابتدائي أو الأساسي) لعدد لا بأس به من الأقطار العربية ، خاصة في عام 2004م ، ثم يليه معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية التي تنصدها قسم من الدول النفطية الخليجية وليبيا ، بينما

تتناقص النسب في تعليمها العالي في أغلبها. وبالطبع أن هذه النسب العالية تحتاج إلى تمويل كبير ومستمر للحفاظ على نوعية التعليم بدلاً من اعتماد الكم فيه، والتي أضحت السمة الغالبة للأنظمة التربوية العامة، وفي الدول العربية المرتفعة السكان خاصة. لذلك ولد الانفجار السكاني وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم عجز في الموارد المالية عن تلبية متطلبات إصلاح التعليم⁽²⁷⁾. وظهرت مؤشرات تشير إلى وجود هذا العجز وهي :-

أ- تدهور الكفاءة الداخلية للمؤسسات التعليمية مثل :-

1- ارتفاع كثافة الفصول المدرسية : والتي تمثلت بمعدل عدد الطلبة للمدرس الواحد للمستوى الأول من التعليم بين 32-50 طالب لعام 1980م ، و لربما ازداد هذا العدد كثافة في مدارس الأرياف عنه في مدارس المدن ، وهذا هو المرجح في البلدان العربية ، ومع ذلك لم تنخفض

جدول رقم (5) تقدير عدد السكان بالآلاف مع توقعاته المستقبلية حتى عام 2010 مع معدلات الالتحاق الإجمالية حسب مستوياتهم التعليمية

البلد	عدد السكان بالآلاف مع توقعاته المستقبلية				مستوى أول (ابتدائي)			مستوى ثانوي (أعدادي ، ثانوي) مستوى ثالث (جامعي)					
	1950 1	2000 2	2005 3	2010 4	1980 5	1995 6	2004 7	1980 8	1995 9	2004 10	1980 11	1995 12	2004 13
الأردن					*104	*94	*91			*81			
الإمارات					*89	*94	*71			*62			
البحرين	472	491	5673	6037	*104	*108	*97	75		*90	26.6		
الجزائر	70	261	4105	295	*94	*107	*97	52	80	*63	3.1	8.8	
السعودية	116	64	727	73	*61	*78	*59	64	99	*52	5.9		*18
السودان	8753	3031	32795	3523	*50	*54	*45	29	62		7.1	109	*14
الصومال	3201	2035	23079	2831				16	58		1.7	15.3	
العراق	9190	3110	34262	3832	*19				13				
المغرب	2264	878	10082	1198	*113								
المكويك	5158	2295	27960	2960	*102	*73	*88	80		*78	11.3		*18
المغرب	152	191	2991	222	*83	*83	*86	26	64	*35	5.9	25.4	
اليمن	8953	2988	31072	3538					39			11.3	
تونس	4316	1835	21531	2818		*79	*75	27	23	*34			
جزر القمر	3530	9406	10030	1075	*103		*97	27	61	*67	4.9		
جيبوتي	173	71		89		*116	*116	19	19			12.9	
سوريا	62	63	792	77	*78				13			0.5	
ضمان	3495	619	8138	2003		*38	*33	46	44	*19		0.2	*22
فلسطين	456	254	2509	355	*100		*95	12	66	*58	16.9	4.7	
قطر			3914		*80	*52	*78			*75			
بنين	25	56	796	65				66	83		10.7	27.4	
ليبيا	1443	350	3892	398			*86	59	81				
مصر	1012	529	6629	629	*105	*89	*95	76	97	*87	30.1	27.0	*19
	21834	6789	70019	7873	*111	*109	*93	50	74		16.1	18.1	*26
					*125	*106							*31
					*73	*100	*95			*79			

- (1) تعتمد الأرقام بعد افتراض معدل الخصوبة الإجمالي والعمر المتوقع ثابتان عند مستوى تقدير عام 2000 .
- (2) الجامعة العربية : تقرير التنمية الإنسانية العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 144 .
- (3) غازي الصوراني : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجامعة العربية المؤرخ / 24 فبراير / 2007 ، ص 34 .
- (4) تقرير التنمية الإنسانية العربية ، مرجع سابق ، ص 145 .

(5) العمود السادس يمثل الطلبة في المدارس الرسمية كنسبة من السكان ، المرجع: UNDP ,HUMEN REPORT 2004 DEVELOPMENT
الاعمدة (6، 10، 13) تمثل نسب الطلبة في المستويات الثلاثة من اصل مجموع السكان
UNDPREPORT2002,2004,2005

الكثافة إلا بنسبة هزيلة من كثير من مدارس الاقطار العربية في السنين اللاحقة حتى عام 1995م أو حتى عام 2000م (انظر جدول رقم (5) الذي يوضح تدنيا في الأرقام يعكس كثافة الصفوف وليس إعدادها الحقيقية.⁽²⁸⁾ أما بالنسبة للمستوى الثاني (الثانوي) فقد تراوحت كثافة الصفوف ما بين 22-40 طالب لعام 1980م ، ولم تنخفض أيضاً إلا بنسب هزيلة فيما بعد ؛ حتى عام 1995 و2004م . وبقيت كثافة الصفوف كظاهرة تكبر وترتبط بزيادة معدلات السكان في الأقطار التي تمتاز بهذه الظاهرة .

2-نقص عدد المدرسين في بعض التخصصات العلمية المطلوبة خاصة مدرسي الرياضيات والعلوم والبحث التي يحتاج لها الطلبة نظرياً وتطبيقياً. وبشكل ملح في مدارس الأرياف بنيناً وبناتاً⁽²⁹⁾. مع العلم أن التدريس في الأرياف يعتبر بيئة طاردة لهم لأنها بعيدة عن الأهل والعمران، كما هي لا تقابل بما يجزي لهم الإقناع.⁽³⁰⁾

ولازال العديد من المدارس في الكثير من الأقطار العربية (مصر، المغرب، العراق، موريتانيا، السودان، الصومال) تستخدم البنايات المدرسية مرتين أو ثلاث في اليوم نتيجة لعجز التمويل وبناء ما يكفي من بنايات مدرسية تغطي الضغط المتولد من الزيادة السكانية المستمرة عليها. بالإضافة إلى وجود ظواهر أخرى سببها الرئيسي أيضاً عجز التمويل مثل نقص المختبرات العلمية في المدارس الثانوية مثلاً، نقص المدرسين والمدرسات في المناطق المكتظة بالسكان وفي الأرياف، ووفق التخصصات المختلفة. واختلال ملحوظ في توزيع خدمات التعليم بين الحضر والريف، خفض سنوات التمدرس إلى حدود غير مقبولة، وفقدان القدرة على ملاحقة المعارف الحديثة والتطورات التكنولوجية.

ب-تدهور الكفاءة الخارجية للتعليم، فأصبح لا يخدم سوق العمل ومتطلبات التنمية عامة والاقتصادية خاصة،⁽³¹⁾ وبدت سياسات التعليم عقيمة روتينية جامدة منذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات، مما جعل الزيادات في الموارد المخصصة للتعليم عاجزة عن إحداث إصلاح حقيقي ملموس في جوانب العملية التعليمية.

3 - -صعوبة تحقيق عدالة توزيع لموارد التعليم:

حظي التعليم في البلدان العربية بتمويل عام جيد أو متميز اعتماداً على توقعات إسهامه الاجتماعي والاقتصادي والمهني سابقاً ، ولا يزال حاضراً ومستقبلاً من أهل الحل والربط (أصحاب صنع القرار والنفوذ ، أو أصحاب السمعة العلمية) القادرين على أن يسمعون أصواتهم لأصحاب القرار ودفعهم لزيادة ما هو مخصص له ، ولكن بنفس الوقت التأثيرات الجانبية لأصحاب النفوذ كانت ولا زالت تقل بعدالة

توزيع الموارد التعليمية (المالية)، وحتى العينية منها مثلاً:-

- يسعى الأغنياء وأصحاب النفوذ المقربين من أصحاب القرار ومن له علاقة بهم التأثير في مستويات التوزيع بشكل مباشر ملحوظ أو غير مباشر وفعال إلى زيادة حصة مناطقهم من التمويل على حساب المناطق الفقيرة، على الرغم من أن أعداد الطلبة في هذه المناطق أكثر عدداً وأكثر حاجة لأي تمويل مضاف وباستمرار، ويصبح التوزيع لما هو مخصص للتعليم بعيداً عن تحقيق العدالة المرجوة.

-من أولويات التخطيط الاقتصادي والتربوي إعطاء أهمية نسبية للاستثمار لتوزيع ما خصص من أموال الدولة لتمويل التعليم في المراحل التعليمية المختلفة، كأن مثلاً إعطاء أهمية نسبية لتمويل التعليم العالي على حساب الثانوي والابتدائي، أو العكس وحسب احتياجات الخطط الوطنية للتنمية لنوع وتخصصات المتخرجين (قوة العمل). ولأن اعتماد الأهمية النسبية لا يتم وفق معايير وأساليب قياسية معدة بشكل مدروس وبما فيه الكفاية، مثل حساب نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس والإدارة، فالتمويل المعتمد (كاستثمار) غالباً ما يرافقه الفشل في تحقيق النتائج المرجوة لأنه في غير مكانه المناسب، أو يكون فائضاً عن الحاجة*، ولأن اعتماد الإجراءات لتغيير مثل هذه النتائج بطيء في البلدان العربية فالسليبات المتوقعة تتراكم وتتفاقم وتبعد توزيع الموارد عن العدالة المنشودة لفترة زمنية طويلة قبل إعادة إصلاحها. (32).

-اعتماد المركزية الشديدة في تبني قرارات التمويل، وإن كانت مبررة - وفيها نوع من الحكمة، فإنها بالضرورة تكون بعيدة عن الاحتياجات المحلية وتفصيلاتها الملحة للمتطلبات اليومية أو الآنية، وهذا ما هو حاصل فعلاً في قرارات توزيع الموارد التعليمية (خاصة المالية منها)، وكما يشير بان زينج أنه على الرغم من أن تمويل التعليم العام وبشكل خاص التعليم العالي يتم من قبل الدولة تحت رقابة ونظام مركزي، وتصاعدي نوعاً ما في العقود الماضية، فإن الطلب المتزايد عليه، والقيود المالية على التعليم قد أجبرت الحكومات في البلدان النامية، ومنها الدول العربية، في البحث عن بدائل. وبالرغم من وجود تحرك مقصود لإيجاد بدائل، فإن الأمر لا يزال على نطاق ضيق، ومع أن قضايا المسؤولية والفاعلية والمساواة أصبحت أولويات ويؤمن بها الجميع، فلا يزال النقاش حولها غير محسوم، وتأخرها وعدم الأخذ بها يؤثر طبعاً على عدالة التمويل أو توزيع الموارد التربوية بين احتياجات التعليم المختلفة. (33) ويبدو أن هذا التوجه هو الذي دفع المختصين بالتفكير جدياً في الأخذ باللامركزية في توزيع الموارد المالية في القطاعات التعليمية من أجل تحقيق العدالة والكفاية بنفس الوقت.

4- العوامل المؤثرة على أولويات التعليم في الموازنة الوطنية :

في الكثير من الأحيان تبرز صعوبات فنية في تحديد حجم ومستوى تمويل النشاط التعليمي، بل وتحكم استخدامه وهي:- (34)

أ-من السهل الحصول على إنفاق تعليمي كلما كانت الأهداف عامة، ومن السهولة تحويل الأهداف

العامة إلى سياسة قد تعمق التناقض بين تلك الأهداف مستقبلاً ، وبما يؤكد عدم الشفافية في الاستخدام ، طالما أهداف تمويل الدولة للتعليم غير مرتبطة بأهداف التعليم النظامي نفسه ، فمثلاً من أهداف الحكومة المركزية تقديم تسهيلات ضريبية للمدرسين في المحافظات المحلية على أساس أنها جزء من سياسة الترقى الوظيفي أو الحافز الوظيفي ، ولكن الصراع بين الوحدات السياسية المحلية (الفرعية) الحضرية - وشبه الحضرية - والريفية) وما يرتبط بها من إجراءات مالية لا تعتمد تلك التسهيلات لأهميتها ، وبذلك ينشع نوع من التناقض في التعامل مع الأهداف التعليمية ويسهم في عزلها سياسياً وإدارياً مما يؤدي إلى إضاعة القيمة المرجوة منها في تحقيق الأهداف التعليمية.

ب- من ناحية ثانية غموض الأهداف أو عدم تحديدها يؤدي إلى نقص في التحكم في مستويات الإنفاق ، وهو الوجه الآخر لانفصال السياسة بأهدافها عن قرارات التمويل ، وبالتالي فقدان الأهداف التربوية لفوائدها ، وهذا ما يجعل العدالة والكفاية في تمويل التعليم في خطر . فمثلاً صيغ تمويل التعليم تستخدم لحماية المنافع السياسية أكثر كونها تشجع احتياجات التعليم الأساسية، فاستخدام معدلات الحضور ووضع مستويات قصوى للتمويل وتقديم المنح تهدف جميعها إلى خدمة الأنشطة التعليمية في المناطق الغنية وليس الفقيرة، وكما أشرنا سابقاً.*

ج- كما أن المدارس التي يعرف طلابها بأدائهم العالي ينظر إليها على أنها ذات كفاية عالية وهي التي تحوز على الكثير من التمويل والموارد ، بينما تهمل المدارس الأخرى وبذلك تهمل مسألة الكفاية المالية وضرورة وجودها حتى في المدارس الفقيرة ودون الرجوع إلى تلك الأسباب لمعالجتها.

د- نقص المعايير ما هو إلا سبب رئيس في اعتماد التعليم على أهداف غامضة، والذي تنعكس حالته فيما بعد على برامج توزيع الموارد المالية للتعليم بين مستحقاتها المختلفة. ولأن المعيار الموجود المعتمد هو أهمية ما تعطيه التربية للدارسين (المدخل الكلي للتربية) ، فبعض المستفيدين يحاولون أن يستثمروها بشكل أفضل بالاهتمام بإمكانيات ومواهب الطلبة بما يلائم الحصول على تنمية أكبر من سمات فردية كالموهبة والذكاء . بينما يحاول الآخرون الاهتمام بأداء الطلبة في الاختبارات فقط. وهذا الإجراء لا يزال قاصراً عن تحقيق العدالة والكفاية في توزيع الموارد المالية، مما دفع الكثير من الدول إلى استخدام الحفائز التعليمية كإجراء تقويمي وكمعيار يعتمد عليه لمعرفة مدى الإنجاز للأهداف وبالتالي أحقية الأنشطة التعليمية بالتمويل.⁽³⁵⁾

خامساً: سياسات تمويل أنظمة التعليم العربية:

تبنت أغلب الدول العربية عدة سياسات تنفيذية فعلية لتمويل أنظمتها التعليمية باستمرار استجابة للحاجة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة. فحرصت تلك الأنظمة على توفير الفرصة التعليمية لكل راغب فيها، كما توسعت أنشطتها التعليمية حفاظاً على مستواه المطلوب . وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد حققت إنجازات ملحوظة فهي لا زالت بعيدة عن إيجاد موارد مالية جديدة للتعليم . ولمراجعة هذه السياسات والتوجهات الفعلية نستعرض المعروف منها كالآتي:-

أ- سياسة التقشف:

ركز هذا التوجه على مراجعة القيمة الفعلية للموارد المخصصة للقطاع التربوي والتعليمي. يلاحظ فيه اعتماد سياسة التقشف الاقتصادية لأغلب الدول العربية (ويقصد بها سياسة ترشيد الإنفاق)، والتي اعتمدت بدورها على تخفيض مقصود لميزانيات القطاع التربوي، وبمجم أكبر مما تناله القطاعات الأخرى. وتعزى هذه الظاهرة إلى عدة أسباب مساعدة منها :-

- أن النفقات الاجتماعية أكثر مراقبة من قبل الدولة ، وبشكل دوري وربما مركزي ، ولذلك يخضع القطاع لتدخل الدولة مباشرة ، وفي المقام الأول ، لأنه أحد الأبواب المهمة لها ، والتي بنفس الوقت تحقق أكبر وفورات جيدة ، وذات أهمية كبيرة كما هو الحال في مصر ، وسورية ، العراق ، وبعض دول الخليج.⁽³⁶⁾

- كما يعني عند اعتماد الدولة أي توجه لتقليص نفقاتها، إنها ستقلص نفقات الخدمات العامة ومنها التربية، وأي خطة للترشيد بالضرورة ستهمم بالإنفاق على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى، أما الأنشطة والقطاعات التي تطول فيها مهلة التنفيذ ولا يشعر بفوائدها إلا على المدى الطويل ، تظهر وكأنها القطاعات الأقل أهمية (إذ أن التخيير في توجيه السياسة التربوية لا يؤتى ثماره الأولى خلال الفترة الخمسية الأولى التي عادة ما تكون على المستوى القومي ، بل يتعداه إلى فترة خمسية ثانية أو ثالثة) . وحتى لو اعتمدت سياسة لمعالجة الحد من تخفيض النفقات عن طريق الضغوط السياسية وغيرها كما حدث في البلدان العربية المذكورة أعلاه ، فإن الاكتفاء بمستوى النفقات المتوفر للتعامل مع الاحتياجات الملحة قد لا يكون كافياً لتأمين المحافظة على الخدمات في الوقت الذي يزداد فيه الطلب الاجتماعي على التعليم و ترتفع معه معدلات نمو السكان ، ويشد التنافس على تخصيص الموارد المتاحة.

ب- سياسة توزيع اعتماد الميزانية:-

وهو التوجه الثاني الذي اعتمد للإبقاء على الميزانية الرئيسة للإيفاء بمتطلباتها في حالة ثباتها أو انخفاضها ، مع إعادة النظر في التوازن بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية لها ، والتي غالباً ما يميل التوازن لصالحها في تعاملها مع الأجور على المدى القصير. وبالرغم من ضرورتها المستمرة للتغيير ، فإنها في المدى الطويل كانت تظال كل من اللوازم المدرسية والأدوات المدرسية ، والأبنية والصيانة ، والتي غالباً ما تجدد ، ومصروفات السفر ، والشريات الأخرى التي تشكل بنداً مهماً من النفقات الجارية ، أما النفقات الرأسمالية ، وبالذات المبرجة فيعيد رصيدها لتغطية عجز الميزانية الجارية أو لتجنب أي محاولة تجديد فيها.⁽³⁷⁾ ولو حظ أن كلاً من كلفة الأدوات والمعدات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الميزانية الجارية في المدارس المهنية التي تمثل العكس والتي تغطي برسوم عالية. ومن خلال التطبيق ينظر لإعادة التوزيع المفاجئ كتبرير سريع وغير دائم، وقد يأتي بنتائج عكسية.. وتكون سلبياته أكبر من وفوراته المتحققة.

والسياسات المعتمدة في الدول العربية، وفق هذا التوجه، كانت مستفيدة من تجارب السياسات المطبقة في هذا المجال في الدول الأخرى، ولذلك لم تقطع الحكومات من النفقات العامة المخصصة للبرامج الاجتماعية بقدر ما فعلت بتلك المخصصة للإنتاج والبنى الإرتكازية . ولأن جزءاً كبيراً منها يستخدم كرواتب موظفين ، فبالإمكان أن تحقق مشتريات المعدات واللوازم الضرورية منها الاحتفاظ بمستوى مرضي في الترتية وبنسب أكبر مما تشير إليه الأرقام⁽³⁸⁾.

ج- سياسة تخصيص الموارد بحسب المستوى التعليمي :

اتبعت هذه السياسة في بداية الستينات حتى نهاية السبعينات في بعض من البلاد العربية، وكان اهتمامها بالدرجة الأساس تخصيص الموارد وفق المستويات المتدرجة تبعاً لأهميتها الإستراتيجية ونشوء الطلب الاجتماعي عليها ، ولذلك نال التعليم الابتدائي الاهتمام المباشر فيها واستندت على المبررات التالية:-

- المدارس التي تقع في الأرياف هي الأكثر حاجة من غيرها ، كما أن تعليمها يصنف على أنه أساسي ويجب أن يوفر للجميع - ولمختلف المناطق في البلد المنفذ لها .
- تتركز الإعداديات في المدن وتضم أصحاب النفوذ.
- مؤسسات التعليم العالي تتمتع بمكانة رفيعة تمكنها من حماية مصالحها، والحججة في ذلك أن التقدم التكنولوجي الذي لا بد منه بالضرورة يدفع المسؤولين عن التخطيط التربوي والاقتصادي للحفاظ على مؤسسات في مستوى دولي جيد ، ومعظم ميادين العلم والتكنولوجيا تسهم في حماية ميزانية التعليم العالي في أغلب البلدان النامية ومنها العربية.⁽³⁹⁾

و أي إعادة في تخفيض الموارد وفق هذه السياسة يترافق معها ظهور فوارق كثيرة لا يمكن التفصيل فيها وتحليلها . ومع ذلك فبعض تجارب الدول أثبتت صحة ما أشير إليه أعلاه لأنها تتناسب والحالة الاجتماعية والاقتصادية للكثير من الدول الفقيرة وذات التوجه المقارب للاشتركي .

د- سياسة ضغط النفقات الجارية :-

وتتبع وفق الآلية التالية :-⁽⁴⁰⁾

- 1- طالما تمثل رواتب المدرسين والعاملين نسبة عالية من النفقات الجارية فتخفيضها بالقيمة الفعلية (قيمة السوق) يعتبر إجراء مناسب إذا كان معدل ارتفاعها أدنى من معدل التضخم الحالي.
 - 2- زيادة أعداد المدرسين صغار السن (الشباب) ذات الميزة المحدودة ، والأجور الأقل ، وربما أحد الإجراءات المقبولة في هذا الشأن.
 - 3- رفع نسبة الطلبة للمعلم ، الأمر الذي يقلل من أعداد المدرسين.
- وعلى الرغم من مناسبة هذه الإجراءات ، فلكل إجراء منهم بالطبع له انعكاساته السلبية على نوعية ومستوى التعليم المطلوب آتياً ومستقبلاً.
- هـ - سياسة استيفاء التكاليف المدفوعة:-

لقد أصبح هذا الاتجاه مهماً في بعض الدول العربية الفقيرة والكثيفة السكان منذ السبعينات وعبر الثمانينات أذعن طريقه تصبح مسألة فرض رسوم مدرسية رسمية ، أو غير رسمية مهماً لتسيير الخدمات المدرسية ، الأمر الذي يقلل من عبئ الدولة ، تجاه التكاليف المدرسية المباشرة ، حتى في إطار التعليم المجاني ، للحفاظ على مستوى جيد من الخدمات المدرسية ، وهذا يعني زيادة إجمالي النفقات المدرسية بدون أنقال الميزانية الوطنية ، ولكن من وجهة نظر العدالة والمساواة يتصف هذا الاتجاه بالسلبية عندما يكون دخل الشخص منخفضاً ومثلاً بعدد غير قليل من الأبناء والأولاد ، وخاصة في مجتمعات يسودها تقلب الأسعار وارتفاع التضخم.⁽⁴¹⁾

ومع اتفاق هذه التوجهات على أهمية توفير التمويل للأنشطة التعليمية والتربوية وتفضيل إتباع كل منها بالاعتماد على ما هو مفضل منها فإن لها أيضاً جوانب سلبية لا تسهم في إشباع طموح التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

سادساً: الخيارات الممكنة لتجنب ندرة الموارد المالية :-

الحفاظ على تمويل جيد ومستمر يتوازن مع زيادة وحاجة الطلب الاجتماعي، بالضرورة يكون معتمداً على وعي وإدراك صانع القرار التربوي لكل ما يحيط بنقصه وشحته ، وذلك من خلال الإفادة من معطيات السياسة الاقتصادية عموماً ، والدعم الشعبي للا محدود لإجراءاته ، وعلى العلاقة الوثيقة بين الحكومة والتعليم مما يؤدي إلى زيادة الدعم الشعبي واستمراره له.

ولأجل تحقيق هذه الجوانب بشكل مقنع تطرح هذه الخيارات كبداية يمكن الاعتماد عليها لتجنب أزمة التمويل أو شحة الموارد المالية في الأنظمة التعليمية العربية وهي كالآتي:-

أولاً: رفع الكفاءة الاقتصادية للعملية التعليمية :-

أو ما يقصد بها تحسين فاعلية أداء الأنظمة التعليمية . والاهتمام بجوانب الكفاءة الخارجية ، والكفاءة الداخلية وهي مهمة لجعل مخرجات النظام التربوي قابلة للامتصاص من قبل الأنشطة القطاعية المنظمة وغير المنظمة ، فإيجابيات مخرجات التعليم ستفرض نفسها في ساحة الطلب على العمل وبالتالي ستزداد ثقة القطاعات الاقتصادية بأهمية دور الأنشطة التعليمية . فالاهتمام بالجوانب الفرعية ليس فقط يفرز المدارس الجيدة عن الرديئة فقط ويخلق الثقافة الأفضل بين المؤسسات التعليمية بل ويشجع على إعادة النظر في الكلفة المرتفعة للتعليم ، ونقل الموارد في مجال تعليمي إلى آخر ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بجوانب العدالة والكفاءة.

ويمكن كذلك اعتماد الاهتمام بجوانب اقتصادية ذات ارتباط مباشر بالكفاءة الاقتصادية للتعليم مثل :-⁽⁴²⁾

أ- ربط التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي لتسهيل الاستفادة من مخرجات التعليم في الأنشطة التنموية القومية.

ب- ربط مستوى الدخل (الأجر) بمستوى وقوع التأهيل والأداء وبشكل واضح .

ج- تحليل عناصر الميزانية التعليمية من أجل معرفة الجوانب غير الفاعلة أو مرغوبة والتوجيه بتجميعها

أو عزلها.

د- اعتماد تقنيات منهجية لتحليل عناصر السياسة المالية كالأستثمار ، وإقامة مشاريع تكثر فيها القيمة المضافة وفرص العمل ، وتشجيع الأستثمار المحلي وتفضيله على الأستثمار الأجنبي من خلال الإعفاءات وتقليل الضرائب والرسوم.

هـ- تشجيع المشاريع القديمة والقائمة وتحديثها وتحريها أيضاً حتى تسود المنافسة العقلانية لزيادة الإنتاج وامتصاص الخريجين، والتأكيد على جودة التعليم لأنها تتيح للخريج سوقاً خارجية مضمونة.

و- اعتماد تقييم كمي إلى جانب التقييم القومي النوعي لمعرفة حجم التسرب والفاقد والمدر بين الطلبة ومستوى استغلال الخدمات التربوية.

-وإذا ارتبط التعليم بالحكومة من أجل سداد النقص في موارد التربية فيجب أن يراعى الارتباط في الجوانب التالية:-

-العلاقة بين الحكومة والتعليم علاقة تعاون وشراكة (كما ذكرنا سابقاً) ينتج عنها إسهام المجتمع المدني والأهلي في معرفة سياسات ومقاصد التعليم لكسب ثقتهم ودعمهم له.

- تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية مثلاً: إتباع أساليب جديدة وتصاميم مبتكرة في بناء المدارس، مع الاستفادة من وفورات المشاريع الكبيرة وتوظيفها بخبرات عالية في التصميم والتنفيذ والتجهيز ، والوصول إلى المناطق النائية.

ثانياً: اعتماد سياسات لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم :-

أو ما يسمى بالرشادة الاقتصادية وهي :-⁽⁴³⁾

أ- استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس مما يقلل من الكلفة التدريسية مع الاهتمام بالقدرات المهنية والعملية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس ، والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية.

ب- اعتماد نظام اللامركزية في توجيه وتمويل التعليم ، وهذا يؤدي إلى توظيف السلطات المحلية لبرامج التربية بما يخدم الواقع المحلي و حل مشكلاته بأقل النفقات . كما يمكن الاستعانة بالمنشآت الصناعية والمهنية في مجال الإعداد المهني.

ج- التأكيد على الطابع النوعي في تقليل الكلفة مثلاً: تقديم أثاث أقل متانة أو كتب مدرسية أقل جودة ، ولا بد الإقرار بان كثير من الدول العربية اعتمدت هذا الأسلوب خاصة الكثيفة السكان.

ثالثاً: (تنوع مصادر التمويل وتعبئة مصادر إضافية) :-

يشير الكثير من المخططين وصانعي القرار التربوي وغيرهم إلى أن النقص في موارد التربية يبقى ماثلاً للعيان وكأنه نقصاً خطيراً حتى مع ارتفاع النمو الاقتصادي أو زيادة الموارد المالية العامة في الدولة. والسبب يعود إلى أن النمو في النفقات التربوية يكون أسرع من النمو الحاصل في مجمل النفقات العامة. ولا تعزى هذه

الظاهرة إلى ارتفاع الطلب الاجتماعي نتيجة لارتفاع دخول المواطنين بل إلى كل من:-⁽⁴⁴⁾

أ-ارتباط دخول المدرسين والعاملين بمستوى تأهيلهم ، وتطور مستواهم عبر خدمتهم يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع دخولهم.

ب-ارتفاع المنحى التصاعدي للنفقات العادية يرتبط غالباً بارتفاع سلم النظام التعليمي .

وهنا يوجد بديلان يمكن أن يرفدا النظام التعليمي أو التربوي بالتمويل اللازم وهما :-

أ-تخصيص حصة أكبر من الموارد لصالح التربية من قبل الحكومة ، وهذا التوجه ربما يؤثر عليه ما يخصص من المساعدة الاجتماعية ، والأنشطة ذات الإنتاج المباشر والدفاع والأمن.

ب-رفد موارد التعليم بموارد جديدة من الضرائب والذي غالباً ما يصطدم بعدم رغبة وزارات المال بتقليل هذا النوع من الضرائب.

أما القروض الوطنية والتي تشكل مصدراً من مصادر الإيرادات ، فإنها قلما تستخدم لتمويل التعليم ، والسبب يعود لتردد البعض في إقراض التعليم نظراً لثقل الإجراءات والمعاملات ، وتعقد شروط الإقراض مما ينفر بعض المقترضين.

ويمكن أيضاً اعتماد سياسات مالية فرعية لضغط النفقات كأن تعتمد كلاً أو بعضاً من الإجراءات

الآتية:-⁽⁴⁵⁾

1-استيفاء أثمان الكتب و القرطاسية والأدوات والحاسوب من الطالب.

2-استيفاء بدل تسجيل رمزي بمحدود 10%، وهو بدل لا يرهق الطالب وعلى أن يدفع ضعفه في حالة الرسوب. ويمكن رفع بدل التسجيل للطلاب في الكليات العلمية إلى الضعف عما هو معتمد في الكليات الإنسانية.

3-استيفاء أجور السكن في الأقسام الداخلية، أو أجور الاستفادة من المكاتب الاستشارية، والعيادات الطبية.

4-اعتماد صيغ لتسليف الطلبة أو إعطائهم قروض، بفائدة معقولة عن طريق الجامعة، أو أي مؤسسة مالية رسمية لتغطية النفقات المطلوبة بما فيها الشخصية ، وبذلك تتوفر الفرصة للكثير من الطلبة العاجزين من الدخول في التعليم العالي والطامحين بإكماله ، وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص . ويمكن أن تسهم في هذا الاتجاه الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية، ثم تستوفي السلف والقروض بعد تخرج الطالب بأقساط شهرية وبما لا يتجاوز 20% مع إعفاء الطلبة الأوائل فيها.

كما أن هناك عدة إجراءات يمكن أن تضاف لها مثل : انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية ، ضعف كفاءة الهيئات الإدارية بالمديريات التعليمية وفي مستويات التأهيل والخبرات المهنية لا تسمح باستغلال الموارد التعليمية بشكل أفضل.

الخلاصة والمقترحات:-

أهمية تمويل التعليم ظاهرة ليست بالجديدة في البلدان العربية، فهو ركن مهم لأي نشاط تربوي منذ القدم ولحد زمننا الحاضر، بل وزادت أهميته بعد اشتداد أزمته عند ارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم بكل

أشكاله ، انطلاقاً من هذا الواقع حاول هذا البحث الاجابة على الأسئلة المطروحة فيه ، فركز على ملامح التعليم العربي ومستويات تمويله وأشار إلى أن مشاكل التعليم العربي تترافق مع زيادة السكان منذ تأسيسه وحتى مطلع القرن الحادي والعشرون ، إذ لا زال يتصف بالتطور الكمي المطرد في مستوياته الثلاثة ، ومع ذلك فنسب التحاق البنات لا يزال أقل من معدلات التحاق الذكور خاصة في التعليم العالي . كما أن نسب الأمية في العالم العربي لا تزال أعلى من المتوسط الدولي في البلدان النامية ، وهي ترتفع نسبياً بين الفئات الاجتماعية الضعيفة والريفية ، أما تمويل التعليم فقد تأثر بارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم وبدعم من زيادة العوائد النفطية في السبعينات وبداية الثمانينات والتي انخفضت فيما بعد ما عدا النفقات الجارية التي استمر ارتفاعها حتى منتصف التسعينات.

وحول ارتباط الواقع التمويلي العربي بالأزمات الاقتصادية و تأثيره بها فقد شخص أربع مؤثرات خارجية ليس للتعليم دخل فيها ، وهي ديون البلاد العربية والوضع الاقتصادي المتدني لدخلها القومي ، والذي أشار إلى نوعين من الدخول الخارجية منها والداخلية والناجمة من عدم فاعلية هيكلها الاقتصادية في بناء مرتكزات اقتصادية سليمة ، وفي اختلال موازينها التجارية العامة ، ثم السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أوجد تنمية بشرية متدنية ، كما خفض المساعدات الإنمائية الرسمية للاقتصادات الغربية وبالتالي زاد من حدة الركود الاقتصادي وأثره على المنح والمساعدات المقدمة للتعليم . ثم يأتي عدم ارتباط مستويات الأجور بشهادات ومستويات العاملين الأكاديمية في سوق العمل بدوره السلبي في العلاقة بين الشهادات والإنتاجية وبالتالي، تقليل حجم التشجيع المطلوب لاستمرار الإنفاق التعليمي. وما يشجع على الظاهرة هجرة العقول العربية (كأزمة خامسة من الأزمات الاقتصادية) الأكاديمية التي أفرغت القطاع التعليمي من استثماراته وفوائدها وزادت استنزافه التحويلي.

و كإجابة للسؤال الثالث شخص البحث عدة ظواهر داخلية كمعوقات تمويل للتعليم في البلاد العربية، مثل زيادة حجم السكان وأثره في امتصاص التمويل المتواجد وحاجته السريعة لتمويل متزايد نظراً للكثافة العالية للفصول الدراسية، وتدهور متغيرات الكفاءة الخارجية والداخلية ، و صعوبة تحقيق عدالة توزيع الموارد التعليم المالية نظراً لوجود سلوكيات مزاجية من أصحاب النفوذ الإداري والمالي ، واعتماد المركزية الشديدة في قرارات التوزيع والاستخدام ، وغموض الأهداف وعدم وجود الشفافية ، ونقص المعايير الضرورية التي يجب أن تعتمد للحصول على توزيع عادل للتمويل التعليمي أو التربوي.

أما السياسات ؛ التي اعتمدت فعلاً في معالجة مسألة تمويل التعليم، فقد لوحظ أنها اقتصرت على خمسة توجهات هي سياسة التقشف ، أو ما يسمى بترشيد الإنفاق والتي اتصفت بالمركزية وتدخل الدولة في تفصيلاتها من اجل إحكام الرقابة على الخدمات الاجتماعية من ناحية وأن يطال الترشيح الخطط المالية قصيرة المدى من ناحية ثانية، وهذه إحدى الفجوات التي جعلتها قاصرة عن إشباع الطلب الاجتماعي على المدى الطويل ووقوعها تحت طائلة التقلبات الاقتصادية باستمرار . ثم توجه توزيع اعتماد الميزانية الذي تجسد في الإبقاء على الميزانية الرئيسية على أن يتم التوازن بين نفقاتها الرأسمالية ونفقاتها الجارية. وعلى الرغم من

استفادة الدول العربية من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال ، مثلاً اشتغال التخطيط على ما هو مخصص للبنى الارتكازية والإنتاج أكثر ما هو مخصص للبرامج الاجتماعية ، فالمشكلة فيه أنه يتم بشكل مفاجئ في أغلب الأحيان وقد يأتي بنتائج عكسية أكثر مما هو متوقع من إيجابياته. والتوجه الثالث الذي اهتمت به الدراسة هو تخصيص الموارد حسب المستويات المتدرجة للتعليم وفقاً لحجم الطلب الاجتماعي الناشئ عليها ، وهذا معيار جيد لتقديم خدمات تعليمية مرغوبة ومطلوبة في جميع المناطق ، وما يؤخذ عليه أنه بمرور الزمن تظهر فوارق ملحوظة يجب أن يراعيها النشاط التعليمي وقد لا يستطيع أن يشبعها . كما يأتي ضغط النفقات الجارية كتوجه رابع يعتمد على تخفيض رواتب المدرسين وفق قيمة السوق الفعلية (بالأسعار الجارية) أو زيادة إعداد الشباب من المدرسين أو زيادة نسبة الطلبة للمدرس. وما استيفاء التكاليف المدفوعة كتوجه خامس فكان تركيزه على فرض رسوم مدرسية رسمية أو غير رسمية لجمع ما يمكن الاعتماد عليه لتسيير مهمات ومتطلبات المؤسسة التربوية ، ولكن ما يؤخذ عليه أن هذا الالتزام بدفع الرسوم لا يطبق على من يمكنه دفعها بل على من لا يمكنه دفعها وهم الأكثرية في المجتمعات العربية الفقيرة ، بالإضافة إلى أن تلك المجتمعات لا تمتلك وضعاً اقتصادياً مستقراً يثبت حدود تلك الرسوم لفترة زمنية طويلة . وبالنسبة للتوجه الأخير -ضغط النفقات - فهو يتمثل في تبني إجراءات متنوعة مثل : الإكثار من المدرسين الشباب أو رفع نسبة الطلبة للمعلم ، أو يمكن تخفيض قيمة الأجور الفعلية للمدرسين.

وفي الأخير طرح البحث 0عدة خيارات عملية تطبيقية يمكن اعتمادها في الدول العربية للتقليل من مشكلة ندرة الموارد المالية ، وعلى رأسها من حيث الأهمية تحسين فعالية الأنظمة التعليمية العربية أو بما يسمى رفع الكفاءة الاقتصادية لها داخلياً أو خارجياً ، والاهتمام بجوانب العدالة والكفاءة والمساواة ، والتأكيد على جودة التعليم ونجاح مشاريعه من خلال التعاون المشترك بين الحكومة والمؤسسات التعليمية.

و بالنسبة لتحسين كفاءة الإنفاق فيفضل التعامل مع اللامركزية في الإنفاق وتمويل التعليم لخدمة الواقع المحلي . واعتماد تكنولوجيا حديثة تقلل من تمويل التعليم مثلاً: تطوير القدرات المهنية للمدرسين واستثمار أوقاتهم بشكل كبير. وتنوع مصادر الميزانية القومية ، أو رقد التعليم بموارد جديدة مثل الضرائب ، واستيفاء أثمان الكتب والأدوات والقرطاسية من الطلبة، استيفاء بدل تسجيل رمزي محدود على أن يضاعف عند رسوبهم ، وعند القبول في الكليات العلمية ، أو تبني سياسة تسليف الطلبة أو إعطائهم قروض ، ويلاحظ أن قسم من هذه البدائل ليست جديدة ، ولكن الأهم هو دراسة ظروفها وإمكانيات تطبيقها في المجتمعات العربية ذات التباين البيئي ، ومدى تقبل الناس لها وتعاونهم مع الجهات المختصة بأدائها وتنفيذها ، ويمكن إدراج أهم المقترحات كالتالي :-

أهم المقترحات :-

يعتمد التعليم على ميزانيات الحكومات في البلدان العربية عكس الدول المتقدمة، التي يعتمد فيها ونسبة ملحوظة على التمويل الخاص خاصة المؤسسات الصناعية والمالية بفضل ما تحققة من أرباح ، وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية ، بينما دوره في الدول

- العربية محدود ومقتصر على التعليم العام الأساسي خاصة في الدول الغير نفطية ، لذلك نقدم أهم المقترحات التي يمكن أن تسهم في تغيير أو تخفيف ذلك العجز بالشكل التالي :-
- 1- تحتاج الأنظمة التعليمية العربية إلى نوع من الرشادة الاقتصادية التي لا تتم إلا بإيجاد منطلقات أساسية سابقة على أي تطبيق لإجراءات تخفف من عجز التمويل أو سوء استخدامه تعتمد على وجود دعم سياسي شعبي يؤمن بأهمية الإجراءات المعتمدة ، وعلى تعاون وشراكة بين الحكومات وأنظمة التعليم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المنشودة في أنشطة التعليم وكما يؤدي إلى إدماج المؤسسات التعليمية مع احتياجات المجتمع عبر القرارات الصائبة التي ترضي الجميع .
 - 2- العمل على إيجاد موازنة بين الموارد المالية (النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية) في المراحل التعليمية المختلفة وفقاً لدور كل مرحلة تنموياً، وحسب احتياجات الريف والحضر بما يحقق التكافؤ في الفرص للجميع .
 - 3- الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية التخطيطية في المؤسسات المدرسية وخدماتها، وتبني الدراسات الميدانية التحليلية من اجل الوصول للقرارات القريبة لواقع تلك المؤسسات .
 - 4- إعادة النظر في تحديد الخيارات وتقييمها حسب متطلبات الظروف السكانية والاقتصادية المتحققة ، وتشجيع المخططين على تقديم الأفكار الجديدة لتطوير تمويل التعليم من خلال المبادرات الشعبية الخاصة مثلاً: تقبل آراء و أفكار رجال الأعمال وأصحاب الاستثمار في طرح الكثير من آرائهم حول إمكانية استثمار أموالهم في المؤسسات التعليمية ، وهذا الاتجاه أصبح اليوم واسعاً وحقيقة مقبولة في الدول المتقدمة والكثير من الدول الأخرى بما فيها العربية .
 - 5- السعي لجعل الجامعات العربية جامعات منتجة من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية في مجالات العمل والخدمات وتقديم المشورة الفنية .
 - 6- تنظيم الاستفادة من المنح والقروض الأولية وفقاً لضوابط محكمة تتيح الاستفادة منها .
- وهناك مقترحات جانبية أشار إليها الكثير من المختصين وهي :-
- أ- تفعيل جهود الجمعيات التعاونية في تطوير التعليم ، والتخطيط لإقامة مدارس متميزة على أساس المشاركة التعاونية بين أولياء أمور الطلبة القادرين على التمويل الذاتي مقابل حصولهم على عائد متميز ذات جودة تعليمية عالمية .
 - ب- الحد من تعاظم الإنفاق العائلي لأنه سيهدد ديمقراطية التعليم ومعيار تكافؤ الفرص بالرغم من وجود مجانية للتعليم .
 - ج- فرض رسوم دراسية لتغطية جزء من تكاليف التعليم المتزايدة .
 - د- اعتماد أسلوب إدارة النتائج وليس الأنشطة التعليمية، اقتراب التعليم في الصناعة وتقديم برامج لخدمة المجتمع ، وتطبيق نظم الجودة الشاملة المتعارف عليها .
- وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة التمويل ظاهرة كبيرة في متغيراتها ومتداخلة بشكل مباشر وغير

مباشر ، وحساسة ، وبقدر أهميتها للنظام التعليمي الغربي أخضعت للدراسة الحالية ولكنها أيضاً تحتاج إلى إعادة نظر ودراسة جديدة حسب الظروف المستجدة ما دامت الحاجة إليها مستمرة.

الهوامش

- 1 - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م. ص. ص-45- 46
- 2 - نفس المرجع ص 48.
- 3 * هذا العمود مضاف من: Human Development Report, About Enrollment.Paris.2002.P.76
- 4 - نوزاد عبد الرحمن الهيبي : مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، 31 نوفمبر 2006م. الكويت - ص 28.
- 5 - سعيد عبد الله حارب:التعليم وتحديات التنمية الاجتماعية، نشرة صادرة من جامعة الامارات العربية المتحدة ، العين ، ا.ع.م.2001
- 6- UNSICO: Instile for Statistics ,Paris,P.P. 90-96
- 7 د. عبد الرزاق فارس : مستقبلات التنمية البشرية في دول الخليج ، مجلة المعرفة ، عدد 35 ، صفر 1419هـ ، يونيو 1998 م .
- 8- UNDP. 2002, P. 47.
- 9 - نادر فرجاني : التنمية الإنسانية في الوطن العربي ،مقالة في كتاب قضايا عربية معاصرة ، ط 2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2004م صفحة 83.
- 10 - فتحي فرج : مستقبلات التنمية العربية ، مقالة في مجلة الحوار المتمدن : بيروت العدد 1585/2006 ص 16.
- 11 -UNDP: Statistics for Education, 2003 P. 156.
- 12 - د. يسير بلهية : مديونية مصر والجزائر (إشكالية التنمية ومصداقية المنظمات الغير الحكومية - مجلة الحوار المتمدن ، ع:210 ، في 27/5/2005م ، الكويت ، القسم الاقتصادي ، ص 5.
- * 1- الدين العام الداخلي في البحرين = 1076 م.د.
- 2- الدين العام الداخلي في السعودية = 164054 م.د.
- 3- الدين العام الداخلي في قطر = 2819 م.د.
- 4- الدين العام الداخلي في الكويت = 13341 م.د.
- 5- الدين العام الداخلي في العراق = 126 م.د.
- 13 - ومزي زكي :مقاومة المديونية المالية والامبريالية الجديدة ، الآليات الجديدة لاحتواء العام الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع. 86. 22 أغسطس / 22 أكتوبر 1986.ص.77.
- 14 زكي رمزي : المديونية الخارجية للعالم الإسلامي ، مجلة العربي الكويتية، 388 ، يناير ، 1995م ص 76
- * المؤسسات المالية الدولية لا تعتبر الدول النشطة السبع كالسعودية والإمارات والبحرين وقطر والعراق وليبيا دولاً مدينة في منظور الوضع الصافي للمديونية ، إذ أن الصعوبات المالية التي تمر بها هي مجرد صعوبات مؤقتة ترتبط بالتدفقات النقدية أكثر منها صعوبات جذرية في هيكلها الاقتصادية ، كما أن هذه الدول تفضل الاقتراض المحلي نظراً لتوافر السيولة المحلية لكونها أقل حساسية من الاقتراض الخارجي.
- 15 - صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية العربية 2002-2003م العدد (22) ، أبو ظبي ، 2004م.
- 16 - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004م ، أبو ظبي ، سبتمبر 2004م.
- 17- OECD, Cooperation Development Report ,DAS, Statistics, Feb,2004.
- 18 - UNDP, Human Development Report, 2004.

19 - World Bank Report, Vol.10, 2000, P. 21.

20 - Ibid , P.26.

21 - Ibid .P.53.

22 - منظمة العمل العربية: المتغيرات الدولية وتأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربية - اليمن في 27-29/11/2006م.

23 - جريدة الراية: هجرة العقول العربية وتأثيرها الاقتصادي، ع . 1677، 31/10/2006م الدوحة، قطر، ص 3.

24 - د. حسان النجار : برنامج بلا حدود لأحمد منصور في ندوة نقاشية حول هجرة العقول العربية وتأثيرها الاقتصادي ، تقديم أحمد منصور ، الجمعة 15/4/1425هـ الموافق 4/6/2004م ، قطر .

25 - السوق العربي للإئتماء والاقتصاد الاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م ، عمان ، ص 31.

26 - غازي الصوراني : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005م ، صادرة من جامعة الدول العربية في 24/ فبراير / 2007 م ، ص 34.

27- أنيس الجهلاني: معوقات تحد من تطور التعليم الجامعي والبحث العلمي، صحيفة الوسط اليمنية، ع 212، 15 أبريل 2006م ص 5.

28 - جريدة الأهلالي المصرية: التعليم والتنمية في العالم العربي :ع : 1327 ، في 16/ مايو / 2007.

29 - عبد العظيم مناف : التعليم ذلك العنصر المفقود : مجلة الحوار المتمدن ، 5/ فبراير/ 2007ص5.

انظر : د. أحمد الكواز : السياسات الاقتصادية وقياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002م.

30- جريدة الأهلالي المصرية: مرجع سابق، ص 5.

31 - فتحي السيد فرج : مجلة الحوار المتمدن الالكترونية ، العدد: 1585 في 18/6/2006.

32 - فرانسيس كيمور و دغلاس وندام . ترجمة أ. محمد أمين و د. عاطف أبو زينة: التخطيط التربوي، تحليل الحوافز واتخاذ القرارات الفردية ، اليونسكو . 1997م ص. 125 .

* انظر د. طلال عبد الستار محي الدين : التخطيط التربوي بين الواقع والحاجة ، مجلة جامعة إب ، عدد 22 ، 2005 م ، ص 20

33 - نفس المرجع السابق ص 126.

34 - نفس المرجع السابق ص 110 - 111.

35- Burrup, P.E; Brimley. Garfield. R.R. 1996.Financing Education in a climate of change:

Boston: Allyn and Boston .P. 1-20.

36 - Odden ,A.R. Picus. 1.0: School Finance policy perspective, New York, Mc Grow – Hill. In, P. 202.

37 - د. محسن صالح ، أ- عبد الحليم فضل الله ، د. علي فياض : الآثار التوزيعية والاجتماعية للسياسات الحكومية والإنفاق العام (1992-2000) ، مقالة في البريد الإلكتروني.

38 - World Bank: World development Indicator, 2000, P. 37.

39 - Ibid. P 39.

40 - Munman, S. Lmrouima: The quality of Education in Developing countries and development , views from world Bank ,1982,PP. 29-36.

41 - أ. عزيزة عبد الله تحرير : حجم الإنفاق العربي التعليمي ، مركز أبحاث موقع الغالي - موقع في شبكة الانترنت العربية . الصفحة الأولى، في 25/10/2006.

42 - د. محسن صالح ، عبد الحليم فضل ، د. علي فياض : الآثار التوزيعية الاجتماعية للمساعدات الحكومية والإنفاق العام (1992-2003) ، مقالة في الانترنت ، وأيضاً فتحي سيد فرج ، معوقات تمويل التعليم ، مصدر سابق . ص 2. وانظر في نفس

الموقع مندر خدام : هموم التنمية العربية ومشكلاتها م : الحوار المتحدث ، ع . 729 في 30/1/2004.

- 43 - فرانسيس ن كيمرز وآخرون : التخطيط التربوي (تحليل الحوافز واتخاذ القرارات الفردية) ، مصدر سابق ، ص 114-116.
44 - تقرير البنك الدولي حول تمويل التعليم وضغط النفقات نحو تحسين أداءه في البلدان النامية والدول العربية ع 3740 في 1978، بيروت ص 72-81.
45 - نفس المرجع السابق : ص 86-88.

المراجع العربية والأجنبية:

- 1-الجهلاني ، أنيس : معوقات تحد من تطور التعليم الجامعي والبحث العلمي ، صحيفة الوسط اليمنية ، ع 212 ، في 15/4/2006م.
2-الكواز ، أحمد : العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، أكتوبر، 2002م.
3-الصندوق العربي للإغاثة الاقتصادي الاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م.
4-الصوراني ، غازي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، صادر من جامعة الدول العربية في 24 /فبراير / 2007.
5-Burrup. P.E. Brimlëy. V. Garfield, R.R. 1996., Financing Education in acclimates of change: Boston Allyn and Boston.
6-تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (بالعربية).
7-جريدة الراية القطرية: هجرة العقول العربية وتأثيرها الاقتصادية، ع 1977 في 31/10/2007م.
8-جريدة الأهالي المصرية: التعليم والتنمية في العالم العربي، ع 1327 في 16/5/2007م.
9- النجار ، حسن : برنامج بلا حدود ، ندوة نقاشية حول هجرة العقول العربية وتأثيرها الاقتصادي ، تقديم أحمد منصور ، الجمعة 4/6/2004م ، قناة الجزيرة ، الدوحة - قطر ، 2004م.
10-رمزي ، زكي : مقاومة المديونية المالية والامبريالية الجديدة : الآليات الجديدة لاحتواء العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع 86 ، 22 / أغسطس 1986م.
11-رمزي ، زكي : المديونية الخارجية للعالم الإسلامي ، مجلة العربي الكويتية ، ع 338 ، يناير ، 2004م.
12-صندوق النقد العربي: التجارة الخارجية العربية، العدد: 22، أبو ظبي، 2004م.
13-صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، أبو ظبي، 2004م.
14-طاحون ، عماد : المديونية العربية الخارجية ، مجلة المعرفة الالكترونية ، موقع الجزيرة نت ، في 17/5/2006م.

- 15- صالح ، محسن ، أ- عبد الحلیم فضل الله ، علي فياض : الآثار التوزيعية والاجتماعية للسياسات الحكومية والإنفاق العام (1992-2003) . مقالة في الانترنت .
- 16- عبد الرحمن، نو زاد ، مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة ، مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة ، ع 31 / نوفمبر / 2006م ، الكويت .
- 17- عبد الله حارب ، سعيد:التعليم وتحديات التنمية الاجتماعية،نشرة صادرة من جامعة الامارات العربية المتحدة، العين، ا.ع.م . 2001م .
- 18- شرير ،عزيزة عبد الله : حجم الإنفاق العربي التعليمي ، مركز أبحاث موقع الغالي ، شبكة الانترنت العربية ، الصفحة الأولى في 25 / 10 / 2006م.
- 19- فرج، فتحي: مستقبلات التنمية العربية: التعليم والتنمية العربية، مجلة الحوار المتمدن، ع . 210 في 27 / 5 / 2005م الكويت - القسم الاقتصادي على الانترنت .
- 20- فارس، عبد الرزاق: مستقبلات التنمية البشرية في دول الخليج، مجلة المعرفة، ع 35 ، صفر، 1419هـ يونيو 1998م.
- 21- فرجاني، نادر: التنمية الإنسانية في الوطن العربي : مقالة في كتاب قضايا عربية معاصرة ، ط المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 2004م .
- 22- ----- : مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية"المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي" ، اليونسكو، 1998م .
- 23 محمد حسن خضر،فايزة: اقتصاديات التعليم للفتاة في المملكة العربية السعودية،دكتوراه غير منشورة،كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 1994 م .
- 23- كرمير ، فرانسيس ، دوغلاس وندام ، ترجمة محمد امين ، و عاطف أبو زينة ، التخطيط التربوي ، تحليل الحوافز واتخاذ القرارات الفردية ، اليونسكو ، 1997م :
- 24-منظمة العمل العربية : المتغيرات الدولية وتأثيرها على قضايا التشغيل والبلدان العربية ، تقرير عن دورة قضايا التشغيل لمنظمة العمل العربية في اليمن . 27-29 / 11 / 2006م ، صنعاء ، اليمن.
- 25- منذر خدام: هموم التنمية العربية و مشكلاتها، مجلة الحوار المتحدث، ع 729 في 30 / 1 / 2004م الانترنت .
- 26- شقير،منى: الواقع العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين "بحث منشورفي :الواقع العربي وتحديات قرن جديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، 1999م .
- 27- Mumman .S, S. Imorouima: The quality of Education in Developing Countries and development, view from World Bank, 1983.
- 28- Human Development Report a bout Enrollment, Paris, 2002.-
- 29- OECD: Cooperation Development Report, Das statistics Feb.2004.-

- Odden, A.R. Pieus, L.O.: School finance. A policy perspective, New York -30
Mc Grow – Hill Inc.
- Pacharopoulos George&others."Financaing of education in the world -31
bank.Eric no. ED . Z.81800
- UNDP: Human Development Report, 2005.-32
- UNDP: Human Development Report, 2004.-33
- UNDP: Human Development Report, 2002, 2003.-34
- UNDP: Statistics for Education. 2003.-35
- World Bank: Report about Education, vol.10, 2000.-36
- 37- عبد العظيم مناف : ذلك العنصر المفقود، مجلة الحوار المتمدن، 5 / فبراير/ 2007، ص.5
- 38-معهد التخطيط القومي: تقارير التنمية البشرية، 1994/ 1995م، القاهرة، مطابع الاهرام، 1996.